

نحو تبني مشروع وطني

للمعالجة والنهوض بواقع الدراسات العليا في العراق

دراسةً لواقع التعليم العالي والدراسات العليا في العراق
ووضع رؤى محددة للمعالجة والنهوض به
ودعوة الجميع لتحمل مسؤولية التغيير نحو غدٍ أفضلٍ إن شاء الله.

أ.د. محمد الحمداني

المستشار الثقافي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
أستاذ الكيمياء التحليلية في كلية العلوم/ جامعة بغداد سابقا

2012 - 1433

أ.د. محمد الحمداني

نحو تبني مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع الدراسات العليا

عنوان الكتاب :

نحو تبني مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع الدراسات العليا

اسم المؤلف : الاستاذ الدكتور محمد الحمداني

موضوع الكتاب : التربية والتعليم والدراسات العليا

عدد الصفحات : 121 صفحة نوع 14.4 × 21.1

المطبعة : أغا أوغلو - انقره

سنة الطبع : 1433 هـ الموافق 2012 م

مكان الطبع : انقره _ تركيا

حقوق الاقتباس واعادة الطبع متاح للجميع على شرط الاشارة الى المصدر.

الإهداء

الى بُدُورٍ نَأْمَلُ لَهَا أَنْ تُزْرَعَ فِي أَرْضٍ طَيِّبَةٍ
الى سُقَاتِهَا بِمَاءِ الْحَيَاةِ
أَمَلًا بِصِنَاعَةِ غَدٍ أَفْضَلٍ
بِتَوْفِيقِ اللَّهِ وَرِعَايَتِهِ

أ.د. محمد الحمداني

نحو تبني مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع الدراسات العليا



مَنْ عَمِلَ صَالِحًا
مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً
وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة النحل

المحتويات

9	المقدمة.....
16	الدراسات العليا في العراق.....
16	اولا: أهداف الدراسات العليا:.....
17	أ: أهداف الدراسة خارج العراق (البعثات):.....
18	ب: أهداف الدراسة في الداخل :.....
20	ثانيا: واقع الدراسات العليا.....
21	أ : الدراسات الإنسانية.....
22	ب . الدراسات العلمية.....
25	ثالثا: أسباب ضعف الدراسات العليا :.....
25	أ - الدراسة في الداخل:.....
27	ب: الدراسة في الخارج.....
31	رابعا: المعالجات المقترحة.....
34	الرؤية الاولى.....
36	1: إعادة تقييم القيادات الإدارية.....
37	2 : إعادة التأهيل الإداري للعاملين.....
37	3: دمج وزارة العلوم والتكنولوجيا.....
38	4 : تعديل قانون وزارة التعليم العالي.....
39	أ-تفعيل هيئة البحث العلمي.....
40	ب-استحداث (عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي).....
41	ج-يكون لكل جامعة ثلاث مساعدين.....
42	5 : إعادة النظر في هيئة التعليم التقني :.....
44	6 : النهوض بواقع الطلبة.....
44	أ.مُدخَلات الجامعة في الدراسات الأولية.....
49	ب. المخرجات الجامعية.....
121 -7	

- ج. الطلبة المتقدمون إلى الدراسات العليا 55
- 7 : محور التدريسيين : 66
- أ - تحسين الظروف المعيشية للتدريسي الجامعي 68
- ب. تحسين بيئة العمل 69
- ج . تطوير العلمي والتربوي للتدريسيين 71
- 8_ المناهج الدراسية والتدريبية 78
- 9- : مشاريع البحث : 82
- 10 . العلاقات الثقافية الخارجية 87
- أ. تفعيل الدوائر الثقافية 87
- ب. البعثات الدراسية : 93
- ج . الاستثمار الأمثل للمنظمات الدولية والاقليمية 94
- د. التوأمة مع جامعات رصينة 95
- هـ. إغارة خدمات التدريسيين 95
- و. برنامج تبادل الطلبة 95
11. فتح جامعة عالمية 97
- 12 : المعايير العلمية الوطنية 99
13. تفعيل دور الكفاءات المهاجرة في مهاجرتها 103
- الرؤية الثانية 111
- الرؤية الثالثة 114
1. المجلس الأعلى (أو الهيئة الوطنية العليا) للتربية والتعليم 114
2. الهيئة العراقية للبحث العلمي 114
- الخاتمة 118
- السيرة العلمية المقترضة للمؤلف 120

المقدمة

يعد التعليم العالي والدراسات العليا واحدا من الركائز بالغة الأهمية للتقدم العلمي والحضاري لأي بلد ، ذلك لرفدها المؤسسات العلمية والبحثية والإنتاجية بملاكات علمية جديدة على وفق معايير محددة من الجودة والاعتمادية في مجالي العلوم النظرية والتطبيقية ، والولوج إلى مستجدات العلم وذُراه للاستشراف المستقبلي.

ان الدراسات العليا تُعدُّ من اهم حلقات صناعة المستقبل لأية امة تريد التقدم العلمي والحضاري والحياة الانسانية الكريمة ، لكونها الوسيلة التي تُعدُّ النخبة الصانعة لعقول قادة الدولة والمجتمع والمحددة لملامح المستقبل والفاعلة فيه ، ويكون المستقبل مشرقا لأية أمةٍ اعتمادا على مقدار ما يُنفق من جهد ومال في الاتجاه الصحيح لاعداد هؤلاء القادة.

إن اعادة البناء الحضاري من جديد لأية أمة يتطلب ان تستحضر موروثها الحضاري المشرق وان تطير الى المستقبل بجناحين ، أولاهما منظومة القيم الموروثة والهوية الثقافية الاصلية ،

حيث يُعدُّ الدين ابرز صانع لها ومؤثر فيها ، وثانيهما الأخذ بمعطيات العلم والتقنيات والمدنيّة المعاصرة ، بلا تناقض بينهما.

بدأ التعليم العالي والدراسات العليا في العراق مبكرا ، من خلال اعتماد برامج مدروسة لفتح المدارس العالية مثل مدرسة المعلمين والطب والحقوق والهندسة والتي تحولت الى الكليات المناظرة ، ثم تلى ذلك إرسال الطلبة المتفوقين في بعثات دراسية إلى خارج العراق (أوروبا الغربية وأمريكا خاصة) وفق ضوابط علمية مهنية تعتمد الكفاءة أولا وحاجة البلد ثانيا. عاد هؤلاء الطلبة المُبتعثين، كفاءات علمية رصينة ليسهموا في بناء المؤسسات التعليمية والبحثية والإنتاجية والتخطيطية والفنية ورسم السياسة المستقبلية ، ليشهد النصف الثاني من القرن الماضي ذروة العطاء العلمي والثقافي والفني والاداري والخدمي والتخطيط الحضري ، مما أسهم لاحقا في إيجاد البيئة العلمية المناسبة لفتح الكليات والاقسام والدراسات العليا في جامعة بغداد (الجامعة الأم التي أُسست لاحقا) والتي ساهمت في فتح جامعات اخرى وفق المتطلبات والشروط اللازمة لذلك .

أ.د. محمد الحمداني

نحو تبني مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع الدراسات العليا

إن بدأ الدراسات العليا في العراق مبكرا كان أمرا طبيعيا نتيجة لتوافر وتراكم الخبرة العلمية لدى الملاك العلمي التدريسي العراقي والأساتذة المُستَقَدِّمين ، بعد أن أصبح للتعليم المناخ العلمي والاداري المطلوب .

غير أن مما يؤسف له ، أن مستوى التعليم العالي ومنه الدراسات العليا في العراق قد انخفض بشكل عام انخفاضاً بيّنا ، في الربع الأخير من القرن الماضي لأسباب كثيرة معروفة ، وقد رافق هذا الانخفاض زيادة كبيرة في عدد الجامعات والكليات الأهلية ومخرجاتها ولكن على حساب النوع .

لقد أدى الضعف في الدراسات العليا إلى انخفاض مستوى الكثير من المُخرجات للدراسات الأولية والعليا ، على الرغم من وجود استثناءات هنا وهناك ، الناتجة عن تشبث بعض الأساتذة والطلبة في الحفاظ على المستوى السابق للدراسة في الجامعات العراقية التي كانت بحق تتفوق على الكثير من الدراسات في الخارج ، فضلا عن إصرار بعض الجامعات او بعض كلياتها او بعض اقسامها على الاستمرار في الالتزام بالمعايير الدولية في التقويم والجودة والاعتمادية.

ان خطورة دور التربية والتعليم ومنه الدراسات العليا والبحث العلمي وأثرها الفاعل في حياة الشعوب ، يستدعي منا التنادي الجاد لمراجعة واقع التربية والتعليم وتشخيص علله ووضع الرؤى والتصورات وإقتراح الحلول التي بمجموعها يمكن ان تؤدي الى صياغة مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع هذا القطاع الحيوي .

نستعرض في هذه الوقفة أهم ملامح وواقع التعليم والدراسات العليا في الداخل والخارج ، وأسباب انخفاض مستوى الدراسات العليا والتعليم عموما الذي بدأت تظهر ملامحة منذ الربع الاخير من القرن الماضي والى اليوم ، مشيرين إلى الأسباب العلمية الأكاديمية والعوامل المحيطة التي ادت إلى ذلك ، ثم نحاول طرح رؤى مركزة (التي بلا شك تحتاج الى تفصيلات اكثر) عن أهم المعالجات الواجب إجراؤها ، وكيفية التنادي السريع لمعالجة هذا الواقع ، الذي أراه واجبا دينيا ووطنيا وإنسانيا، بوصفه حقا علينا للأجيال القادمة ، إذ لا يمكن أن نكون ممن شهد النهضة العلمية ومن ثم انحسارها، من غير أن نسعى إلى التغيير الايجابي ومعالجة الخلل، لاسيما أنه يعد الأساس والمقدمة

المنطقية لكل تغيير مطلوب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو بناء عراق مزدهر.

اننا حين نراجع الاحصائيات الدولية من خلال منظمة اليونسكو ومنظمة الإيسيسكو والمؤتمرات والندوات المتخصصة بالجودة والاعتمادية ، نجد ان التعليم العالي في العراق لم يعد له قيمة موجبة تذكر في الخط البياني وليس له تسلسلات يعتد بها مع الاسف!.

ان التشخيص الدقيق الصادق والمصارحة مع الذات دون جلدِها، يتيحان لنا امكانية المعالجة عند توافر الإدارة المؤمنة بالتغيير والعازمة عليه والأخذة بأسبابه ، مستفيدين من التجارب الناجحة للشعوب التي ارتقت إلى مصاف الأمم المتقدمة بفضل تطبيق البرامج النهضوية ونتائجها المتحققة التي يمكن لنا الاستفادة منها لتحقيق ما نرجو والسعي لاستعادة ميل الخط البياني بالاتجاه الموجب الصحيح.

ينبغي علينا ان نقف كذلك أمام ظاهرة هجرة العقول لمعالجتها انطلاقا من مسؤوليتنا التاريخية ، تجاه شعبنا وتجاه هذه الشريحة الهامة ، ولحراجة وخطورة الموقف ، لابد لنا من السعي لإيجاد الوسائل الناجعة واتخاذ القرارات السريعة الجريئة لمعالجة الأسباب

أ.د. محمد الحمداني

نحو تبني مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع الدراسات العليا

المؤدية إلى تلك الظاهرة وإيقاف نزيفها وإيجاد البيئة الحاضنة غير الطاردة . ان هذا النزيف للطاقات العلمية يمكن ان يخلف دمارا للبنى التحتية والأسس العلمية التي ينبغي ان تقوم عليها الدولة ومؤسساتها التربوية والتعليمية والبحثية والانتاجية.

ينبغي سن القوانين وإصدار التعليمات وإيجاد البيئة الجاذبة التي يمكن أن تؤدي إلى هجرة معاكسة للكفاءات التي ما انفكت ترحل تحت ظل الغربة ومعاناتها وتتشوق الى العودة أو تفعيل دورها في مهاجرها بغية الاستفادة من خبراتها. ولأجل ذلك ينبغي ان نقترح الاساليب المشجعة والمغرية بالعودة قبل مطالبتها بذلك ، حيث تجذر بعضها في الغربة ولا يمكنه العودة الى الوطن على الرغم من الرغبة الشديدة التي تمتلكهم لخدمة بلدهم.

سنتناول في هذه الدراسة ايضا التعليم الأولي (قبل الجامعي) والتعليم الجامعي الأولي بالتشخيص والاقتراح للحلول كلما تطلب ذلك ، لارتباط الطلبة الدارسين في الدراسات العليا بخلفتهم الدراسية المتراكمة ، ذلك لان المخرجات النهائية حسيطة كل تلك المراحل .

أ.د. محمد الحمداني

نحو تبني مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع الدراسات العليا

ارجو الله مخلصا أن تحظى هذه الدراسة وما احتوته من افكار بالدراسة المعمقة وإبداء الملاحظات السديدة التي نأمل ان نتلقاها على بريدنا المثبت ادناه وهي لاشك ستعين في تعميق الدراسة وانضاجها اكثر لتحقيق الاهداف المرجوة منها، ومن ثم تبنيها من قبل وزارة التعليم العالي ومؤسساتها وعلى رأس ذلك معالي السيد وزير التعليم العالي والقيادات الادارية والتعليمية في الوزارة والجامعات والهيئات وكذلك التدريسيون ، كل من موقعه ، بعد مناقشتها والاضافة عليها إن شاء الله .

نسال الله الرشاد والسداد والتوفيق للخير المُفضي لبناء الوطن ورفي المواطن على اسس علمية صحيحة وميراث حضاري أصيل .
وما توفيقى الا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم
أ.د. محمد الحمداني

hamdany1432@gmail.com

الدراسات العليا في العراق

بدأت الدراسات العليا في العراق مبكرة كما اسلفنا بوصفها برنامجا من برامج محددة لتحقيق بناء الدولة الحديثة في العراق بعد ان استقل عن الدولة العثمانية في العقد الثاني من القرن الماضي ، وبعد ان اصبحت للعراق قاعدة علمية وبيئة مناسبة سواء ما كان منها في داخل العراق او خارجه ، فكلاهما كان الهدف منه تحقيق التطور العلمي والثقافي الضروريان لخدمة مجتمعنا وبنائه الحضاري ورفيه على الصُّد كافيّة.

اولا: أهداف الدراسات العليا:

ان اية خطة تضعها الحكومات للدراسات العليا والتعليم عموما ، لابد ان تهدف الى تحقيق جملة من الغايات التي يتوصل اليها بآليات محددة ، على ان تدعم بتخصيصات مالية مناسبة و ارادة جادة لتحقيقها على وفق خطة مبرمجة قابلة للتطبيق.

وفي العراق يمكن ان نتلمس للدراسات العليا في الداخل والخارج اهدافا محددة يمكن ايجازها بالنقاط الآتية:

أ. أهداف الدراسة خارج العراق (البعثات):

ان ارسال الطلبة العراقيين للدراسة في الخارج كان يهدف الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- 1- تهيئة وتطوير ملاكات علمية جديدة رافدة للحركة العلمية والتعليمية والصناعية في البلد.
- 2- نقل العلوم والتكنولوجيا والمعرفة العالمية ومستجداتها.
- 3- الاستفادة من تجارب المؤسسات العلمية وأنماط عملها في الدول المتقدمة.
- 4- اتساع أفق تفكير الطالب الدارس وثقافته وسلوكه البحثي نتيجة للاحتكاك بثقافات ومدنيات أخرى أكثر تقدماً.
- 5- بناء علاقات أكاديمية رصينة مع المؤسسات العلمية في الخارج وتنميتها لاحقاً بما يخدم مؤسسته العراقية في مجالات مختلفة.

ب. أهداف الدراسة في الداخل :

- 1- تهيئة وتطوير ملاكات علمية جديدة رافدة للحركة العلمية في البلد .
- 2- الاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى الأساتذة العراقيين واستمرار مدارسهم البحثية في الجيل التالي إذ من البديهي أن البناء المعرفي يكون تراكميا .
- 3- المنع او الحد من تسرب العقول العراقية المتخرجة من الجامعات الخارجية نتيجة الاغراءات التي يتعرض لها الطلبة الدارسون في الخارج .
- 4- توفير تخصيصات مالية كبيرة يمكن ان توجه لبناء مؤسسات علمية بحثية في البلد واستيراد الأجهزة الحديثة ومستلزمات البحث العلمي ، بدل من صرفها على الطلبة المبتعثين.
- 5- توجيه مشاريع الدراسات العليا لحل المشكلات العلمية والاقتصادية والصحية والتربوية والتنمية... الخ المحلية وتوظيفها لخدمة المجتمع العراقي.

- 6- تطوير الملاك التدريسي بالتدريس في الدراسات العليا والإشراف وتنشيط حركة البحث العلمي والمؤتمرات والندوات من خلال عرض نتائج تلك المشاريع البحثية .
- 7- تنشيط حركة التأليف والنشر بالاستفادة من نتائج الدراسات العليا بما يؤدي الى ايجاد مدرسة علمية عراقية ترفد الحركة العلمية العالمية .
- 8- بناء وتطوير المختبرات والأجهزة والمعدات والمكتبات ومراكز المعلومات الساندة للدراسات العليا وغيرها ، وكذا الملاك العامل فيها .
- 9- تبني مشاريع وطنية تراكمية النتائج يؤدي الى تنفيذ مشاريع تطبيقية ريادية ، فضلا عن مشاريع لإحياء التراث العلمي والثقافي العربي الإسلامي .

ثانياً: واقع الدراسات العليا

لقد بلغت الدراسات العليا (في داخل العراق وخارجه) ذروتها وحققت معظم أهدافها المرجوة منها، منذ ابتدائها حتى أول العقد الثامن في القرن الماضي إذ إنها ما لبثت ان انخفضت انخفاضاً بيناً وأنخفض معها عدد طلبة البعثات بسبب التوجُّه الخاص لقيادة البلد آن ذاك باقتصره على أنواع محددة من الدراسات العليا الخادمة لاهداف خططها ، ولانشغال الدولة بالحروب وتوظيف ميزانيتها لها فضلاً عن الحصار العلمي الذي بدأ اواسط الثمانينيات من القرن الماضي .

إن كل هذه الظروف فضلاً عن الواقع السياسي ، قد سببت فقدان الكثير من الكفاءات العلمية ، فالحسائر البشرية نتيجة للحروب و الهروب أوالهجرة أو العمل في غير الاختصاص أدت إلى قطع حلقة التواصل العلمي مع الجيل التالي.

أما الخط البياني للدراسات داخل القطر فقد شهد ارتفاعاً كبيراً في عدد الطلبة ، وهو ما أملت الحاجة إلى سد النقص نتيجة للفراغ الحاصل في عدد الكفاءات العلمية ، يقابله انخفاض في النوعية ، فأصبحت المخرجات بشكل عام لا ترقى إلى المستوى المطلوب منها ، ويمكن اجمال ذلك الهبوط لنوعية الدراسات العليا في النواحي الآتية:

أ : الدراسات الإنسانية :

ان الدارس لواقع الدراسات العليا للعلوم الانسانية يلحظ وجود نقاط خلل وضعف في كثير من النواحي التي يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

1- ضُعب مستوى الإعداد النظري للطالب، بشكل عام في السنة

التحضيرية.

2- ضعف المحتوى العام للرسالة او الأطروحة والاعتماد في

البحث على البحث الآلي من الشبكة العنكبوتية دون إعمال المنهجية البحثية والتدقيق في المعلومات المستحصلة منه فاصبح الطالب كاتبا

ناقلا اكثر من كونه باحثا مدققاً وناقدا ومضيفاً للنتائج.

3- تكرار الرسائل الجامعية جزءا أو كلا مع تغيير في العناوين

والإخراج فقط.

4- غياب المنهجية العلمية الشاملة التي تعتمد خطة وطنية

متكاملة لإحياء التراث العلمي العربي الإسلامي وخدمته وتطويره.

5- ضعف الربط المتكامل للعلوم مع بعضها في خدمة القضايا

الاجتماعية والتنمية البشرية باستخدام وسائل معاصرة .

6- غلبة الموضوعات البحثية التوصيفية دون إعمال الفكر بالتحليل والاستنتاج ، أو تقديم مشاريع ذات رؤية مستقبلية مطورة للواقع.

7- شكلية الإشراف على طلبة الدراسات العليا وضعفه غالبا بل قد يصل الى حد عدم قراءة المشرف للرسالة او الأطروحة والاكتفاء بالتوجيه العام ، بسبب الاعداد الكبيرة من الطلبة لكل تدريسي مشرف، واتخاذ الإشراف وسيلة كسب مادي لدى البعض بسبب متطلبات الحياة يقابله شحة في المدخول المالي فضلا عن ترقى البعض منهم إلى مراتب علمية غير مؤهلين لها بسبب الخلل في تعليمات الترقيات العلمية وآلياتها.

ب . الدراسات العلمية:

1- ضعف مستوى الإعداد النظري للطلاب الدارس بشكل عام في السنة التحضيرية.

2- ضعف المحتوى العام للرسائل والاطاريح .

- 3- نمطية المواضيع المدروسة ومحاكاة المطروحة سابقا مع تغيير طفيف في التطبيق وربما تعاد بحوث مطبقة في مكان ما من العالم بل قد يكون في جامعات عراقية اخرى!
- 4- تخلف الوسائل العلمية والتقنيات المستخدمة في البحث بالمقارنة مع المستوى العالمي.
- 5- العزوف عن المشكلات العلمية المعقدة التي تتطلب مهارات نظرية او رياضية وقدرات علمية عملية عالية.
- 6- قلة وضعف (المدارس البحثية) التي تتبّع أهدافا محددة ومنها تراكميا لتخريج طلبة ذوي غايات بحثية مدروسة.
- 7- قلة الدراسات التي تتناول حافات العلوم ومستجداته أو الإضافة إليها بل انعدامها اصلا .
- 8- ضعف مستوى المشاريع المعتمدة في الدراسات العليا وقصورها عن حل المشكلات العلمية المحلية في مجال الزراعة والصناعة والإنتاج وغيرها، وعجزها عن استحداث نظريات او طرائق جديدة في الانتاج لعدم تكامل المنظومة البحثية الاستثمارية للبحوث .

9- ضعف المعالجات الإحصائية والرياضية ومحدوديتها بمفاهيم بسيطة وسطحية وبالتالي قلة النتائج والتوصيات التطبيقية وفق آليات محددة لتحويل النتائج إلى واقع عملي ملموس بمشاريع ريادية .

10- عدم وجود جهة مستثمرة للنتائج التي تم الحصول عليها من البحوث الرصينة على قلتها ، مما ينتج عنه إهمال معلومات مهمة وفقدان الرغبة للتواصل العلمي الجاد والإضافة من قبل الباحث ، مما يولّد إنكفاء لدى الباحثين الآخرين للاقدام على مثل هذا النوع من البحوث الجادة.

11- عدم وجود جهة حكومية (تابعة الى وزارة التعليم العالي أو العلوم والتكنولوجيا أو الصناعة أو جهاز التقييس والسيطرة النوعية) متبنية لهذه المشاريع واعادة تسويقها وفق دراسات الجدوى الاقتصادية للمستثمرين في القطاعين الحكومي والخاص.

12- عدم القدرة على تسجيل براءات الاختراع بشكل طبيعي لوجود خلل في آلية التسجيل وتدخل الشخصية للمقومين وإدارة التسجيل احياناً.

ثالثاً: أسباب ضعف الدراسات العليا :

ان معالجة ما هو عليه واقع الدراسات العليا والتعليم عموماً، يتطلب معرفة الاسباب المؤدية الى ذلك وهي أسباب كثيرة متداخلة مع المحاور الاخرى، يمكن اجمال اهمها بالآتي:

أ – الدراسة في الداخل:

ان اسباب اخفاض مستوى الدراسة في داخل العراق كثيرة يمكن ايجازها بما يأتي:

1- أن شروط فتح الدراسات العليا متساهلة ومرنة وقابلة للتوجيه بحسب القناعات ، مما أدى إلى فتح الدراسات العليا في أقسام علمية غير مؤهلة لذلك، ولاسيما في ظل الظروف غير الطبيعية التي مر بها البلد.

2- عدم رصانة شروط القبول في الدراسات العليا وضرورة إعادة النظر في آليات تفاضل الطلبة والتي ستشرح لاحقاً .

3- التوسع الكبير في عدد الطلبة المقبولين ، بالمقارنة مع الإمكانيات التدريسية والمادية المتوفرة في الاقسام المعنية.

- 4- التساهل في الشروط الواجب توافرها في التدريسي المؤهل للتدريس أو الإشراف في الدراسات العليا، نتيجة للتوسع في فتح الدراسات العليا يقابله انخفاض في عدد حملة المراتب العلمية المتقدمة.
- 5- ان شروط الترقيات العلمية لعضو الهيئة التدريسية تحتاج الى ترصين اكثر، وهي التي قد تُنتج تدريسيين غير مؤهلين للتدريس والإشراف على طلبة الدراسات العليا¹.
- 6- ضعف الإمكانيات المتوفرة (مختبرات ومواد وتقنيات بحث ومصادر.... الخ) نتيجة للظروف غير الطبيعية التي مرت بالبلد.
- 7- تراكم أعداد الطلبة عند بعض التدريسيين المشرفين دون غيرهم (على رغم من أن التعليمات لا تجيز ذلك) لأسباب يمكن معالجتها، أدى إلى ضعف وهامشية الإشراف بل عدم وجوده الفعلي أحيانا ولاسيما في الدراسات الإنسانية.
- 8- ضعف أو انقطاع التواصل اللغوي مع المصادر الحديثة الناتجة عن عدم تمكن الطالب من لغة أجنبية تتيح له الاطلاع على

1: تبنت الوزارة منذ امد بعيد اعادة النظر في ترصين شروط الترقيات العلمية وقد تشكلت لجان مختلفة ونوقشت المسودة في الجامعات العراقية وفي هياة الرأي في الوزارة لعدة مرات غير انها لم تقر بصيغتها المقترحة الرصينة.

المصادر الحديثة ، يقابله التخلف أو الانقطاع التام للترجمة إلى اللغة العربية التي يتلقى بها الطالب فضلاً عن اصدار الدوريات المترجمة كما هو الحال في دول أخرى مثل روسيا و اليابان و تركيا و الصين .

9- ضعف لجان المناقشة احيانا ووجود المجاملة في التقويم وإعطاء الفرصة للمشرف والطالب احيانا في اختيار اعضاء اللجنة ، ادى الى إجازة رسائل واطاريح غير مستوفية للشروط .

10- تساهل معايير القياس لجودة الرسائل والاطاريح في الأقسام العلمية ولجان المناقشات بسبب غياب التوصيف المعياري المحدد لمتطلباتها في معظم الجامعات ، وكذا في وزارة التعليم العالي ، وإن كانت فقدمة لا يُعمل بها غالبا، مما يؤدي إلى تفاوت كبير في نوعية الرسائل وتقويمها بحسب اجتهادات الأقسام ولجان المناقشة.

ب. الدراسة في الخارج :

ان اسباب إنخفاض مستوى الدراسات العليا في الخارج متعددة ، ومنها:

1- إنحسار عدد طلبة البعثات إلى الخارج أو انعدامها في بعض الفترات.

2- توجيه طلبة البعثات إلى دول لا تتمتع بالمستوى العلمي المطلوب للدراسات العليا مثل أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق ودول أخرى مماثلة ، وهو أمر ناتج عن علاقات سياسية ايجابية مع هذه الدول ، وقد انعكس على توجيه طلبة البعثات اليها مكافأة لها على مواقفها السياسية.

3- السماح بالدراسة في جامعات غير رصينة (جامعات تجارية أو دعائية لفكر معين) سواء كانت في أوروبا الشرقية أو الغربية أو الاتحاد السوفيتي السابق ونحوها، كما إن لبعض هذه الدول جامعات خاصة للطلبة القادمين من (العالم الثالث أو ما وراء البحار) لا تؤهلهم لمستوى الشهادة التي ينالها طلبتهم ، مثل جامعة الصداقة والشعوب ، جامعة لومومبا ونحوها.

4- تفرض بعض الدول تحديدا على الطلبة القادمين بعدم السماح لهم بالتسجيل على موضوعات معينة حديثة أو خاصة منعا لانتقال المعرفة والتقنيات الحديثة الى العالم الثالث .

- 5- غياب الأسس العلمية للتفاضل بين الطلبة المُبتَعَثِينَ واعتماد أسس أخرى (الحزبية والمحسوبية والمناطقية..الخ) مما يؤدي إلى إرسال طلبة غير مؤهلين وحرمان طلبة آخرين أفضل منهم.
- 6- السماح بالدراسة على النفقة الخاصة لطلبة غير مؤهلين أحياناً، وعلى الرغم من أهمية هذا النوع من الدراسة، لكن لا بد من مراجعة التعليمات الضابطة لها وتحديد الحد الأدنى للمعدل .
- 7- إنتشار المكاتب الخاصة للقبول التي تُسَوِّق لجامعات غير رصينه أو غير معترف بها وكذا (الجامعات المفتوحة عن بعد) مقابل مبالغ مغرية تدفعها هذه الجامعات للمكاتب جراء كسبها أكبر عدد من الطلبة على النفقة الخاصة على حساب الرصانة والجودة لهذه الجامعات.
- 8- معادلة شهادات بعض الجامعات غير الرصينة وهي محل خلاف أحياناً، بتدخلات وتأثيرات غير علمية في ظل غياب معايير وطنية للمعادلة .
- 9- وجود ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية ، وذلك ببقاء الطلبة المُبتَعَثِينَ(المتميزين) في بلد الدراسة نتيجة للإغراءات التي يتعرضون

لها في تلك الدول او مؤسساتها ،فضلا عن وجود بيئة جاذبة علمية ومدنية حاضنة لهم ومشجعة على البحث مع فقدانها في بلدهم²

10- عدم التصدي الكافي للظاهرة (العالمية) لتزوير الشهادات والذي يؤدي في بعض الأحيان ، إلى تشجيع الحصول على شهادات مزورة او غير مستوفية للشروط وقد تعتمد هذه الشهادات لاحقا.

11- غياب معيار وطني واليات تقويم الجامعات الاجنبية والاعتراف بها والاعتماد حاليا فقط على المعايير الخارجية وضوح

² أظهرت دراسة لمنظمة العمل العربي(2006) أن هجرة العقول العربية تكلف العالم العربي أكثر من مائتي مليار دولار وأن الدول الغربية هي الراجح الأكبر من هجرة ما لا يقل عن 450 ألفاً من هذه العقول ، كما أكدت الدراسة أن المجتمعات العربية أصبحت بيئات طاردة للكفاءات العلمية وليست جاذبة لها وذلك بما تفرضه من قوانين وأنظمة مقيدة لهذه العقول ، الامر الذي أدى إلى استفحال هذه الظاهرة ، وأن 54% من الطلاب الدرسين في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم. وان 34% من الأطباء الأكفاء في بريطانيا هم من الطلبة العرب، وأن نحواً من 75% من الكفاءات العربية مهاجرة إلى ثلاث دول تحديدا هي أمريكا وبريطانيا وكندا .

بعض الجامعات الى اجتهاد اللجان العلمية فقط اخذين بالاعتبار تغيير القناعات بتغيير اللجان.

رابعاً: المعالجات المقترحة

إن ما مر ذكره من توصيف لتشخيص ملامح حالة الضعف وأسبابها يعطي مؤشرات خطيرة لواقع التربية والتعليم في العراق ، وإن ما نلاحظه من خلل في الدراسات العليا ما هو إلا نتيجة محصلة لأسباب كثيرة تبدأ من إعداد الطالب في المرحلة الابتدائية وما يؤسس عليها لاحقاً، وصولاً الى الشهادة العليا.

فالإهمال لقطاع التربية (ما قبل المرحلة الجامعية) وعدم الجدية في معالجة أسباب الضعف الموجود يعد سبباً رئيساً في فهم وتفسير تدني واقع التعليم العالي ، كما ان النهوض بواقع التعليم الجامعي الأولي (مرحلة البكالوريوس) يعدُّ الشرط الأساس اللازم لأي إصلاح في الدراسات العليا .

إن إصلاح واقع الدراسات العليا في الداخل والخارج يتطلب من الجميع (ولاسيما وزارة التعليم العالي) التنادي لوضع الحلول الشاملة الناجعة لمعالجة هذه المشكلة قبل ان تستعصي على الحل . ونظراً

لتداخل الحلقات التعليمية مع بعضها وكونها بناءا متراكبا متسلسلا لايمكن فصل اياً من هذه الحلقات عن بعضها ، لابد من إصلاح واقع التربية والتعليم والبحث العلمي عموما (بما في ذلك الهياكل الادارية) التي تقود هذه العملية وإعادة توصيفها وتوزيع المهام والصلاحيات من جديد بما يحقق المعالجة وتحقيق الاهداف المرجوة للنهوض والبناء الحضاري .

ان هذه الغايات النبيلة تتطلب منا وضع (خطة مرحلية سريعة وأخرى استراتيجية بعيدة المدى) ضمن محاور محددة تقوم بها الوزارة أو (المجلس الوطني الاعلى للتعليم أو الهيئة العراقية العليا للتعليم) المقترحين على وفق الرؤى الآتية .

- الرؤية الاولى: تعتمد الرؤية الاولى على تطوير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسساتها التعليمية والبحثية وتعديل وسن القوانين والضوابط والتعليمات والنظم اللازمة وتوفير التخصيص المالي المناسب. ويتم ذلك بخطوات يمكن إجمالها في الفقرات التي سنبينها لاحقا .

- **الرؤية الثانية :** تتضمن هذه الرؤية كل ما سيتم إيرادها في الرؤية الأولى مضافا إليها تأسيس (المجلس الاعلى للتعليم) ليكون مجلسا استشاريا راسما للسياسات التعليمية الاستراتيجية ومراقبا لتنفيذها ، يرأسه السيد وزير التعليم العالي ، وكما سنبين ذلك لاحقا.
- **الرؤية الثالثة :**تتضمن الرؤية الثالثة إلغاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وإنشاء (هيئة عليا أو مجلس وطني أعلى) للتعليم العالي وكذلك إلغاء وزارة العلوم والتكنولوجيا وإنشاء هيئة للبحث العلمي ، على وفق فلسفة جديدة تعتمد استقلالية إدارية ومالية للجامعات وإدارة علمية اكاديمية في مجالي الجودة والاعتمادية ورسم السياسات الاستراتيجية من قبل المجلس الوطني للتعليم ، وبحسب ما سنورده لاحقا.

الرؤية الاولى

تعتمد هذه الرؤية على فكرة الحفاظ على هيكل النظام التعليمي الحالي وتطويره بإبقاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على رأس الهرم التعليمي في العراق ، بعد إعادة النظر في وظيفتها ودورها وصلاحياتها وكذلك مؤسساتها ، ودعمها وتهيئة كل اسباب التمكين لتحقيق الأهداف المرجوة من تأسيسها.

وان تحقيق ذلك يتطلب إتخاذ إجراءات أنية سريعة لمعالجة الواقع للارتقاء به الى مستوى أفضل بما يحقق المقبولية الاكاديمية وشروط الاعتمادية الدولية لمخرجات التعليم العالي التي سنتولى مستقبلا العمل والقيادة لمؤسساتنا التعليمية والبحثية والتخطيطية والصحية والصناعية.... الخ وكذا نجاحها في سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي .

وتتضمن الرؤيا كذلك وضع خطة استراتيجية بعيدة المدى بمراحل متتالية لصناعة مستقبل افضل للاجيال القادمة ، على ان تكون كلا الخطتين متداخلتين مع بعضهما للوصول الى المبتغى على شرط وضع توقيتات محددة دون ترك النهايات الزمنية سائبة والتي قد تؤدي الى اضمحلال المشروع او ضياعه بتغيير القيادات العليا او القيادات

المفصلية القائمة عليه او تغيير جهة القرار وبالتالي تبدل القناعات لتنفيذه.

وينبغي الحيلولة دون تلكؤ المشروع او تسويفه او التراجع عنه في أي مرحلة من مراحلها ، نقترح لذلك تشكيل لجنة مركزية ، تتفرغ لزم من محدد ، لأنجاز الأهداف المقصودة من تشكيلها على ان يشارك في هذه الهيئة أعضاء من ذوي الإختصاص والخبرة المهنية الطويلة والقدرة على الإضافة ، من الجهات الآتية في الوزارة .

- جهاز الإشراف والتقويم العلمي.
- دائرة البعثات و العلاقات الثقافية .
- دائرة الدراسات والتخطيط و المتابعة.
- دائرة البحث و التطوير.
- الدائرة الإدارية والقانونية.
- اختيار أساتذة مختصين من ذوي الخبرة والاهتمام بالتربية والتعليم والدراسات العليا بصفة اعضاء اساسيين أو مستشارين متفرغين من الجامعات أو من المتقاعدين ،

فضلا عن أساتذة عراقيين عاملين في جامعات اجنبية
موتقة .

كما ينبغي الاستعانة بالمنظمات المختصة في مجال التربية والتعليم
والجودة والاعتمادية على مستوى الجامعة العربية ومنظمة التعاون
الاسلامي والامم المتحدة .

ان من مهام هذه اللجنة التشاور مع الوزارات الأخرى المعنية مثل
وزارات التخطيط والتربية والعلوم والتكنولوجيا والصناعة والمالية
والبيئة والموارد المائية وغيرها ، لدراسة واقع الحال وتشخيص علله
في ظل الأوضاع غير الطبيعية التي مر بها بلدنا ، ومن ثم تقديم
مقترحات محددة للمعالجة والنهوض الحضاري وإستعادة الريادة
والتقدم العلمي في المنطقة من جديد. ولا بد من إستثمار كل
العوامل المؤدية إلى ذلك ، فضلا عما سنورده في هذه الدراسة لتبني
مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع التعليم العالي ، ومن هذه
العوامل:

**1: إعادة تقييم القيادات الإدارية في وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي ومؤسساتها كافة على مستوى المدراء العاميين ومعاونيهم ،**

أ.د. محمد الحمداني

نحو تبني مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع الدراسات العليا

ورؤساء الأقسام ومسؤولي الشعب في الوزارة ، ورؤساء الجامعات والهيئات ومساعدتهم ، والعمداء ومعاونيهم ، رؤساء الأقسام العلمية والإدارية والمراكز البحثية ، بحيث يكون لهذه القيادات والملاكات العاملة الرغبة والقدرة على إحداث التغيير المنشود.

2 : اعادة التأهيل الإداري للعاملين كافة عن طريق وضع خطة لتدريب وتطوير الملاكات إداريا بتطبيق تقنيات الإدارة والإرشاف الحديثة ، ويتم ذلك بإنشاء معهد في الوزارة وكذا في الجامعات متخصص بالتأهيل والتطوير الإداري (أو الاستفادة من مراكز التطوير الإداري في مؤسسات التعليم العالي) له برامج محددة وجدية لكل نوع من المستفيدين متبعا نظام الإدارة الالكترونية وما بات يعرف بالحكومة الالكترونية .

3: دمج وزارة العلوم والتكنولوجيا مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتكون الأساس في تفعيل هيئة البحث العلمي في الوزارة واستعادة الدور الكبير الذي كانت تقوم به (مجالس البحث العلمي)

قبل إن تلغى في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي وتحوّل إلى هيئة التصنيع العسكري بقرار غير مدروس !
تقوم اللجنة المركزية بإعداد دراسة متكاملة لهذا الغرض تعرض بعد اقرارها في الوزارة على مجلس الوزراء أو البرلمان أو كليهما بحسب الصلاحيات وان تعطى الاولوية في التشريع.

4 : تعديل قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والقوانين والتعليمات والضوابط المتعلقة الاخرى لغرض تيسير الوصول إلى المستوى المطلوب في مجال التعليم العالي والدراسات العليا والبحث العلمي لابد من اتخاذ بعض الإجراءات الفاعلة المُغَيِّرة للواقع والمُحَسَّنَة للأداء ، ولكن يقف قانون التعليم العالي الحالي وبعض القوانين الأخرى والضوابط والتعليمات ، التي سنوردها كلا في محله ، مانعا لها ، وهنا لابد من اعادة النظر في جملة قوانين منها قانون التعليم العالي وقانون التعليم الأهلي وقانون الخدمة الجامعية وهيئة البحث العلمي والتعليم التقني والترقيات العلمية وكذا ضوابط العمل والتعليمات النافذة مثل نظام الدوائر الثقافية ونحوها.وان ذلك سيوافر الامكانية لاتخاذ بعض الإجراءات منها :

أ- **تفعيل هيئة البحث العلمي المنصوص عليها في قانون وزارة التعليم العالي والبحث** ، لتكون هيئة متفرغة يديرها رئيس للهيئة متفرغ (درجة خاصة أ) ، تأخذ على عاتقها مسؤولية وضع الخطط البحثية الاستراتيجية للقيام بالبحث العلمي والدراسات العليا في الداخل والخارج ، بالتنسيق مع دوائر الوزارة المختصة والجامعات والوزارات الأخرى وتكون المراكز البحثية في الجامعات كافة تابعة لها ، بحيث يكون البحث العلمي موجها بما يخدم الاهداف المرجوة منه وليس نمطيا او عبثيا بلا اهداف محددة . لقد أعتاد الباحثون اليوم البحث لتحقيق أهداف شخصية محدودة مثل الترقية العلمية للتدريسي من خلال النشر في الداخل مما يؤدي الى اهمال نتائج البحث ، او النشر في الخارج بحيث يتحول الباحث العراقي الى باحث مجاني لمؤسسات تتطفل على ما ينشر وتستثمره لصالحها، او النشر على نية التكاثر بعدد البحوث بين التدريسيين او بين الاقسام والكليات والجامعات وملئ إستثمارات الأداء دون النظر الى النتائج الفعلية المتحققة في الواقع العلمي للبلد أو الإسهامات العالمية والإستشراف المستقبلي .

ان ان تفعيل الهيئة يرفع عبئا عن جهاز الاشراف والتقويم العلمي ودائرة البحث والتطوير ويحصر ذلك في هيئة البحث العلمي اضافة الى مهام اخرى حيوية.

ب- استحداث (عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي) في كل جامعة ، تأخذ على عاتقها التخطيط للدراسات العليا والبحث العلمي ، بالتنسيق مع هيئة البحث العلمي في الوزارة ، لتنفيذ خططها في اقسام كليات الجامعة كافة ، ولها الإمكانيات العلمية والمادية المطلوبة في ضوء التنسيق مع الكليات المختصة . ويمكن ان تنشئ المختبرات البحثية المركزية للاختصاصات المتشابهة والمتداخلة والجديدة ، مما يحول دون تشتت الطاقات وتعدد الجهات ، فضلا عن إيجاد قاعدة بيانات رصينة وشاملة بكل ما يتعلق بالدراسات العليا من حيث الأساتذة والخطط المستقبلية والمناهج والبحوث المنجزة وفهرسة الرسائل والاطاريح مرتبطة بقاعدة بيانات هيئة البحث العلمي لتكون (قاعدة بيانات علمية مرجعية عراقية) ، يرافقه تعويم الامكانيات المتاحة في كل جامعة والامكانيات الساندة لها لتكون مركزية في خدمة البحث العلمي لكل الكليات والمراكز البحثية في الجامعة ، فضلا عن وضع

ضوابط مُقرّة من دائرة البحث والتطوير للتقديم الى الدراسات العليا آخذين بنظر الاعتبار خصوصية كل جامعة ، مع مراعات (المعايير الوطنية للدراسات العليا) المُفصّلة لاحقاً.

ج- يكون لكل جامعة ثلاث مساعدين (مساعد إداري ومساعد لشؤون الطلبة ومساعد للبحث العلمي والدراسات العليا) ترتبط به عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي التي ترتبط بها المراكز البحثية في الجامعة ، فضلا عن قسم العلاقات الثقافية وقسم الشؤون العلمية.

ح- يمكن اقتراح انشاء (معهد الدراسات العليا) في كل جامعة ثلاث معاهد على الأقل (معهد الدراسات الانسانية والادارية ومعهد الاختصاصات الهندسية والعلمية ومعهد الاختصاصات الطبية) للدراسات العليا تتبع لكلية الدراسات العليا وإلغاء الدراسات العليا في الكليات كافة لتوحيد الامكانات العلمية والمادية ، ويقوم تدريسيوا الجامعة كافة عند توافر الشروط بالتدريس والاشراف على الطلبة دون تشتيت المختبرات البحثية او تكرارها في الاقسام المتناظرة فضلا عن تشتتها في إحيان كثيرة في

المختبرات الخاصة لبعض التدريسيين (المتنفذين) دون غيرهم ، كما ان الاختصاصات في الدراسات العليا تقترب وتتداخل مع بعضها لتتكامل وتؤلف ما يدعى بالتوليف combination .
إن انشاء معاهد الدراسات العليا المتخصصة في كل جامعة ، يجنبنا أيضا ظاهرة فتح الدراسات العليا في بعض الاقسام رغم عدم توافر شروطها والجوء الى الالتفاف عليها ³.

5 : اعادة النظر في هيئة التعليم التقني :

ان الغاية من هذه الدراسة هي توحيد الجهات المنفذة لخطط التعليم وجمع الطاقات واستثمار التكاليف بما هو أكثر نفعاً وأجدي بتحقيق الغايات المرجوة ، وضمن هذا السياق نقترح إعادة النظر بهيئة التعليم التقني وفق أحد اقتراحين:

أ. إلغاء الهيئة وإلحاق كلياتها ومعاهدها بالجامعات بحسب الرقعة الجغرافية الموجودة بها ، لاسيما أن المعمول به عالمياً هو أن

³ توجد تجارب ناجحة مماثلة لجامعات عالمية حكومية او خاصة تتبع هذا النمط في الدراسات العليا يوفر لها الإمكانيات البشرية والمادية ويوحد جهة الترشيح والقبول ومنح الشهادة .

لكل جامعة عددا من الكليات التقنية والمعاهد او المدارس المهنية التي تمنح الدبلوم المهني والدبلوم العالي ، وهذا له فوائده الجمة المعروفة في توحيد الطاقات وضغط الكُلف وغيرها.

ب. إلغاء الهيئة وتأسيس جامعات تقنية بحسب توافر عدد من الكليات التقنية والمعاهد في رقعة جغرافية مثل بغداد والموصل والبصرة وكركوك والتوسع بها وإلحاق بقية المعاهد والكليات بالجامعات الموجودة ضمن رقعتها الجغرافية تكون نواة لإنشاء (جامعات العلوم والتكنولوجيا) ذات الأهمية القصوى للعراق اليوم ، اذ ان العراق لازال يحتاج إلى ضعف العدد الحالي على الاقل من الجامعات وخاصة فيما هو مستجد من الاختصاصات العلمية والتطبيقية .

ان هذا الاجراء سيوافر الكثير من الطاقات العلمية والإدارية والمادية ندعم بها قطاع التعليم والبحث العلمي وخاصة في التشكيلات المستحدثة التي تقترحها هذه الدراسة⁴.

⁴ ان عدد الجامعات بالنسبة للسكان وفق المعايير المقبولة هي جامعة (متوسطة الحجم) لكل 500 ألف نسمة من السكان، وهذا يعني ان العراق يحتاج الى

6 . النهوض بواقع الطلبة :

يعد محور الطلبة المحور الأهم لان المستهدف في عملية التربية والتعليم هم الطلبة وصولا الى المخرجات المطلوبة وفق المعيير الدولية ، لذا لابد ان يؤخذ محور الطلبة بعين الاعتبار عند الاعداد لأية دراسة تسعى للوصول إلى الأهداف التي ذكرت آنفا وعلى النحو الآتي :

أ. مُدخَلات الجامعة في الدراسات الأولية:

تعاني مُدخَلات الجامعة من إنخفاض في مستوى الإعداد العلمي والتربوي والنفسي والفكري للطلبة في المرحلة ما قبل الجامعة ، وهذا مؤشر خطير جدا يؤثر على مستوى الطالب ويستمر معه لحين تخرجه ودخوله الدراسات العليا. يتضح ذلك في الجوانب الآتية :

حوالي 35 جامعة جديدة على الاقل ، فضلا عن التخطيط للتوسع السكاني المستقبلي والتخطيط للاستثمار في قطاع التعليم وفق المعايير العالمية .

1- عدم رغبة الطالب بشكل عام بالدراسة التي قُبِلَ بها مما يُوجد انفصاما نفسيا بينهما له آثاره السلبية الواضحة على مستقبله.

2- انخفاض المستوى الدراسي النظري والعملي ، وعدم القدرة على الإيفاء بمتطلبات المرحلة.

3- استمرار سلوكية الطالب (الثانوي) لدى الطلبة الجامعيين بسبب عدم تهيئتهم بمحاضرات تمهيدية وموجهة لهم نحو الافق الجامعي الجديد وبيان الواجبات والحقوق فضلا عن إستمرار أسلوب التدريس التقيني والتعامل غير التربوي أحيانا وعدم تضمين المناهج لنشاطات لاصفية تتناسب والمرحلة الجديدة.

4- عدم وضوح الرؤية المستقبلية وفقدان الأمل بجدوى الشهادة التي سيحصل عليها الطالب لتكون سببا لصناعة مستقبله ومستقبل بلده ، مما يولد عنده عدم الاهتمام والجدية في الدراسة ، وقد يهرب الطالب من الواقع الذي فُرض عليه إلى اعتماد أساليب غير حضارية تتنافى مع

كونه طالبا جامعيًا، وذلك بالجوء إلى (قوة سائدة سياسية او اجتماعية)!! أو فرض الإرادة أو الغش أو السلوكيات المشينة .

5- عدم امتلاك معظم الجامعات لبيئات مناسبة تمتص الانفعالات النفسية والطاقات الزائدة مثل المراسم والقاعات الرياضية اليومية والمسرح والمتاحف والنوادي والمكتبات الحديثة والحدايق... الخ ، وإن وجدت فمحدودة لا تستوعب اعداد الطلبة فضلا عن عدم احتوائها على التقنيات واللوازم المطلوبة.

إن هذه المؤشرات والمؤثرات السلبية على مستوى الطلبة العلمي والتربوي والنفسي يفرض على الوزارة السعي إلى حل هذه المشكلات بمراعاة النقاط الآتية:

1- التعاون مع وزارة التربية لوضع الحلول المناسبة في المراحل ما قبل الجامعية ضمن النقاط المشتركة التي تسهم في تحسين مستوى الطالب في رباعية التعليم المؤثرة (التدريسي والمناهج والأساليب والوسائل او التقنيات

المستخدمة وبيئة الدراسة) على وفق المعايير الوطنية
للإعتمادية و ضمان الجودة⁵.

2- التوقف عن سياسة القبول الشامل المعتمد على استيعاب
جميع الطلبة والسعي الى جعل الدراسة الجامعية طموحا لا
يناله سوى ذوي المستوى الدراسي الجيد ، وإيقاف التدخل
بسياسة القبول من قبل البرلمان او الحكومة بحجج
استيعاب الشباب لتجنب وقوعهم تحت تأثير مشاكل
اجتماعية او أمنية وان هذه الحجج يمكن معالجتها باساليب
اخرى⁶ ، كما ان التجربة أثبتت أن التوسع في القبول يعود
بالضرر على الطلبة أنفسهم وعلى مستقبلهم ومستقبل البلد
عموما وذلك لما يسببه من إخلال في نسبة (طالب :
التدريسي) و (طالب : المساحة م²) فضلا عن نسبة
الطلبة الى الخدمات المتوفرة في الجامعات او الكليات مثل

5: تشرح لاحقا ضمن المعايير الوطنية للاعتمادية و ضمان الجودة.

⁶ : تعتمد بعض الدول على قبول ثلث خريجي الاعدادية فقط في الجامعات
الحكومية ونتيح للباقي الدخول الى الجامعات الخاصة بشروط ومعدلات محددة
حسب الاختصاص ، أو الإلتحاق بالمعاهد والمدارس المهنية او الدورات التأهيلية
لمعاهد متخصصة للمهن العامة إذ لا يسمح بممارسة اية مهنة دون شهادة ممارسة
مهنة.

المكتبة والخدمات الصحية والخدمات الأخرى ، وتُقيّد
الأستاذ بالمستوى العام للصف من غير القدرة على
الإطلاق بالطلبة المتميزين مراعاة لمستوى الآخرين ،
ونحو ذلك.

3- دراسة سوق العمل ومعرفة الحاجات الفعلية لقطاعات
التنمية ووضع الخطط لسد تلك الحاجات الآتية والمستقبلية
بحيث تحاكي الأعداد المتخرجة حاجة السوق ، كما هو
الحال عالميا ، مما يعني الإستثمار الأمثل للطاقات العلمية
العراقية ويحول دون وجود ظاهرة البطالة أو البطالة
المقنعة ، أو التخمة بالتعيين في اختصاصات غير مطلوبة
وبالتالي ممارسة الوظيفة بإختصاص آخر⁷.

7 يمكن تبني مشروع اعادة تأهيل خريجي الجامعات في الإختصاصات التي لا
تجد لها فرصة للتعيين الى إختصاصات أكثر نفعاً او حاجة في سوق العمل
والتعيين وذلك بادخالهم بدورة تأهيلية مركزة لمدة سنة تقويمية يُمنحون بعدها
دبلوم عالي مهني وليس اكايمي مثلاً (يوجد في العراق اليوم وفرة في
الاختصاصات الانسانية يمكن تحويل اختصاصاتهم الى إدارة او إدارة الكترونية

4- معالجة الخلل الحالي في مستوى الطلبة المنخفض العلمي والتربوي ، بإيجاد وسائل تحدد نوعية الطلبة المقبولين في الدراسة الأولية أو رفع مستواهم بعمل امتحان كفاءة ، لتحديد مستواهم قبل السماح لهم بالتسجيل ، أو بفتح فصل تمهيدي تطويري ، يُعتمَد من قبل الجامعة المعنية ومن خلال كلياتها وأقسامها العلمية بحسب متطلباتها ولحين تجاوز هذه الهوة في المستوى العلمي، ولدول أخرى تجارب في ذلك يمكن الاستفادة منها مثل امتحانات الكفاءة العالمية التي تجرى للطلبة قبل الدخول إلى الجامعة كشرط للقبول فيها مثل امتحان الـ GRE و GMAT.

ب. المخرجات الجامعية:

إن المخرجات الجامعية هي الغاية من التعليم وثمرته النهائية ، ولهذا لا بد من السعي لتحسين مستواها واستثمارها بالكيفية الفضلى ،

او أرشفة الكترونية أو علاقات عامة واستقبال أو تسويق... الخ) تماشياً مع الإختصاصات المطلوبة في ظل التنمية المؤملة لاعادة العمار والبناء.

وان نجاحها المهني والاكاديمي على المستوى العلمي والوظيفي والاجتماعي ، وتحديد مستوى وقدرة الجامعات على تخريج قادة عمل ناجحين وليس حملة شهادات جدارية طلبا للمكانة الاجتماعية والوظيفية والسياسية ، يتطلب منا اقتراح ما يأتي :

1- إعادة النظر في فلسفة العملية التعليمية وتحديد الرؤى والأهداف لكل كلية بشكل واضح ومحدد وبيان الآليات والوسائل المؤصلة الى تحقيق تلك الأهداف بتطوير المناهج والمفردات وطرائق التدريس والتدريب والملاك التدريسي والمستلزمات المكانية والمادية وإيجاد أجواء جامعية (وفق المعايير الوطنية للجودة والاعتمادية التي ستذكر لاحقا) التي تستوعب طاقات الطلبة وتنفس عنها وتتمى قدراتها العقلية والجسدية والنفسية في مجال النشاطات العلمية والثقافية والرياضية والفنية والمجتمعية.

ان تحقيق هذا الهدف يتطلب من الوزارة وضع رؤية محددة وملزمة بهذا الاتجاه وربط الجامعة بالبيئة الحاضنة لها ، والتطلع والتعرف على بيئات وتجارب متطورة في

ضوء برامج التواصل المشترك مع مؤسسات وجامعات داخلية وخارجية لصناعة أفق أرحب مرتبط بماضي الأمة وإرثها العلمي الحضاري متطلعة إلى إعادة بناء الحضارة من جديد وفق أساليب ومعطيات معاصرة وعلى أسس المواطنة الصالحة .

2- تنمية القدرات البحثية المبكرة لدى الطلبة بإضافة موضوع إلزامي تحت عنوان عام مثلا (أدبيات وطرائق البحث) يتضمن تعليم الطلبة أساليب البحث وخطواته المتبعة لحل المشكلة العلمية بدءاً بالملاحظة وتشخيص المشكلة ومراجعة الأدبيات البحثية وكيفية إستخدام المكتبة الورقية والالكترونية للحصول على مراجعات علمية (Reviews) لوضع تصور للحل، ثم تصميم التجربة وإجرائها وانتهاءً بالنتائج وكيفية التعامل معها وتحليلها وعرضها واستنتاج الحلول وتقديمها بأساليب إحصائية معتمدة . يكون هذا درس ملازما وممهدا للتطبيق أو التدريب الصيفي ومشروع بحث التخرج .

3- ضرورة عدم اعتماد الكتاب المقرر المصدر الوحيد ، بل
 إلغاؤه اصلا في الدراسات الجامعية ، ولابد من إيجاد صيغة
 بديلة أو سائدة لمجانية التعليم بفتح (دار الكتب) المنهجية
 والمساعدة في كل جامعة أو كلية بسعر مدعوم واختيار
 طبعات طلابية أو شعبية زهيدة الثمن (كما كان معمولا به
 في جامعة بغداد حتى أواخر السبعينات من القرن الماضي)
 . يتم ذلك بتوفير عدد من الكتب المعتمدة عالميا بعناوين
 متعددة في الاختصاص الواحد مستفيدين من تجارب عالمية
 مماثلة ويترك الاختيار للطالب على وفق المفردات التي
 يُبنتها التدريسي بداية العام الدراسي بعد اقرارها من قبل
 أساتذة الفرع المعني.

يمكن في هذا المجال تفعيل مطبعة التعليم العالي وكذا
 الجامعات وبعض الكليات التي تمتلك مطابع ، وأخذ إمتياز
 طباعة الكتب العالمية بتكاليف اقل ، كما تفعل بعض الدول
 مثل الهند وماليزيا وروسيا. وينبغي ان لا نغفل حقيقة ان
 الكتب المعتمدة او المتداولة أو المشهورة عند بعض الاساتذة

والطلبة اصبحت قديمة في منهجيتها وإن اعيدت طباعتها من جديد. وعلينا ان نتطلع الى ما هو جديد من المؤلفات أو المطبوعات.

4- تطوير أساليب التقويم والقياس (الامتحانات) الحالية والابتعاد عن الأسلوب الذي يعتمد قياس مستوى (حفظ الطالب) وليس قياس (مستوى ذكاء الطالب) أو قدرته على التفكير والتحليل والاستنتاج وتقديم الحلول . لقد ثبَّتَ بما لا يقبل الشك ، فشل هذا الاسلوب في الحياة العلمية والعملية اللاحقة وفي الدراسات العليا خاصة ، على خلاف إعتماد أساليب إختبار قدرات التفكير والتحليل والإستنتاج بالإمتحانات العملية والشفهية والأسئلة الشاملة القصيرة المُطَوَّرَة او امتحان الكتاب المفتوح (Open Book) لبعض الاختصاصات⁸.

⁸ يمكن الرجوع في هذا الموضوع الى اساتذة التقويم والقياس في كليات التربية وتجارب الجامعات العالمية لتطوير أساليب الاختبار.

5- إلزام الوزارة نفسها والسعي للحصول على تشريع من مجلس النواب أو قرار من رئاسة الوزراء يمنع منح زيادة في الدرجات للطالب أو امتيازاً لأولاده أو قبوله في الدراسات العليا استثناءً من الشروط ، مكافئة له على عمل ما ، مهما يكن هذا العمل نبيلاً، لان (الدرجات ليست مكرمات) ، بل تعد مقياساً لمستوى الطالب العلمي ودرجة ذكائه وتبيان مدى استعداده لنوع معين من الدراسة فقط وليس شيئاً آخر للتكريم . وقد جربنا سابقاً منح مثل هذه الامتيازات حيث ظهرت نتائجها السلبية واضحة جلية ، والعامل من اتعض بغيره ، فكيف اذا ينبغي ان يكون اتعاضه بنفسه !؟

6- نتيجة للتفاوت الواضح بين الجامعات في إمكانية التأهيل واسلوب القياس والتقويم وتفاوت معدلات الخريجين في الدراسة الجامعية الأولية فضلاً عن (أسباب أخرى مؤسفة) تخل بحقيقة قياس مستوى الطلبة والمقارنة بين الجامعات

المختلفة ، يصبح من الضروري التفكير بحل لهذه المشكلة
الخطرة .

ان هذه المشكلة قد سُخِّصَت سابقا ، وقد طبقت معادلة في
عامي 2000 و 2001 للمعالجة ما لبثت ان أُغيت! .

كيف يمكن ان تحل هذه المشكلة ؟

لأجل حل لهذه المشكلة نقترح ان لا يكون القبول في
الدراسات العليا معتمدا على درجة تنافس الطالب المتخرج
والمتقدم للدراسات العليا على أساس المعدل المحسوب من
الدرجات المطلقة التي حصل عليها الطالب بل يعتمد على
الإتحراف القياسي النسبي عن (معدل الصف) ، و سنوضح
ذلك في الفقرة الآتية .

ج. الطلبة المتقدمون إلى الدراسات العليا:

يشهد بلدنا رغبة شديدة للطلبة لإكمال دراستهم العليا في الداخل
والخارج ولكافة الاختصاصات ، وهذه ظاهرة ايجابية قل نظيرها في
العالم ، ولكن شرط إن يكون هؤلاء الطلبة مؤهلين لهذه الدراسة ،

أ.د. محمد الحمداني

نحو تبني مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع الدراسات العليا

وتدفعهم طموحات علمية وبحثية جادة ، غير انه من المؤسف إن بعض هؤلاء أو كثير منهم غير مؤهلين او مهينين لذلك ، وانما تدفعهم دوافع أخرى مثل إيجاد فرصة أفضل للتعيين او لتحسين الراتب الشهري بشمولهم بقانون الخدمة الجامعية أو للحصول على مكانة اجتماعية أو سياسية أو إعلامية دون وجود نية جادة للعمل في هذا المضمار .

إن مثل هذا التشخيص يتطلب تصديا حازما ومعالجة لتلك الدوافع والأسباب لكي تكون الدراسات العليا حصرا للطلبة المتفوقين المنتجين مستقبلا ، وأرى أن يتم ذلك عن طريق ما يأتي :

1 - إعادة النظر في شروط القبول للدراسات العليا و لاسيما

في مسألتين:

أ- القبول على أساس آلية جديدة تعتمد الانحراف القياسي النسبي المئوي أساسا للمفاضلة وليس الدرجة المطلقة للطلاب . ان وجود هذه الآلية يحد أولا من التفاوت الكبير في مستويات الطلبة على رغم من حصولهم على الدرجات المماثلة من جامعات قد تختلف في مستوى قياس وتقويم

طلبتها ، وتمنع ثانيا الطلبة غير القادرين على مواصلة
دراساتهم في الدراسات العليا من القبول فيها والتسبب في
فشلهم لاحقا مما يؤدي الى تفويت الفرصة على زملاء لهم ،
هم اكثر قدرة على التواصل الدراسي على الرغم من أن
معدلاتهم أقل! كونهم تخرجوا من جامعات أخرى مقابيسها
اكثر مصداقية ، ولنا في هذا المجال امثلة كثيرة لطلبة قبلوا
في الدراسات العليا بمعدلات عالية من جامعات فتيية ، ما
لبثوا ان فشلوا فشلا ذريعا في الدراسات العليا لعدم قدرتهم
على النجاح .

نقترح ان تتم المعالجة بطريقة بسيطة وفاعلة وذلك بإحتساب درجة
التنافس للطلبة عند التخرج على وفق معادلة تأخذ الانحراف القياسي
النسبي المئوي %RSD أساسا لها.
لنأخذ مثلا المعادلة المقترحة الآتية:

$$\text{معدل التنافس} = \frac{\text{الدرجة المطلقة} - \text{معدل الصف للدور الأول}}{\text{عدد الطلبة الممتحنين للدور الأول}} \times 100 \dots$$

وللتوضيح نأخذ المثال التطبيقي الآتي :

الطالبان زيد واحمد متخرجان من كليتين متماثلتين في جامعتين مختلفتين هما (س و ص) لهما المعدل نفسه وهو (75) ولهما المعطيات الآتية:

الطالب زيد من جامعة س

درجته المطلقة = 75

معدل الصف للطلبة الناجحين في الدور الاول = 65

عدد الطلبة الممتحنين = 60

الطالب أحمد من الجامعة ص

درجته المطلقة = 75

معدل الصف للطلبة الناجحين في الدور الاول = 59

عدد الطلبة الممتحنين = 60

أي أننا أخذنا بالإعتبار متغيراً واحداً (Uni-Variant) فقط وهو

معدل الصف او الدفعة لبيان تأثير هذا المتغير عندما يكون هناك

تفاوت في تقويم الطلبة وتصحيح الامتحانات.

ان معديهما التنافسيين يحسبان على النحو الآتي :

الطالب زيد

$$16.66 = 100 \times \frac{65-75}{60} = \text{معدله التنافسي}$$

الطالب أحمد

$$26.66 = 100 \times \frac{59-75}{60} = \text{معدله التنافسي}$$

يتضح من النتائج الفرق الكبير في المعدل التنافسي بين الطالبين رغم تشابه درجة التخرج ! وذلك لاختلاف مستويهما بالقياس الى معدل الصف أو الدفعة . ومن تطبيق هذه المعادلة يتضح ان الطالب الاول (زيد) قد لايقبل في الدراسات حيث كان الفرق بينهما عشرة درجات في المعدل التنافسي ، وهذا مؤشر واضح وخطير على الخلل اليوم في طريقة قبول الطلبة على اساس التفاضل بدرجاتهم المطلقة فقط!!
ومما ذكر اعلاة يصبح عندنا في اشتراطات القبول والتفاضل النقاط الآتية:

- يجب إن يعتمد التفاضل بين الطلبة المتقدمين للدراسات العليا على قيمة الانحراف القياسي النسبي المئوي عن معدل الصف او الدفعة حتما لازما.

- يشترط أن يكون معدل الطالب أعلى من معدل الصف لكي يسمح له بالتقديم إلى الدراسات العليا وبخلاف ذلك فإن المعدل التنافسي يكون صفرا أو بالسالب ، أو بتعبير آخر ينبغي ان يكون المعدل التنافسي حسب المعادلة قيمة موجبة .
- ان المعادلة لاتسمح لخريج الدور الثاني بالتقديم للدراسات العليا في الداخل .

ان هذا الإجراء يحد بشكل كبير من تفاوت مستويات الطلبة على الرغم من تماثل درجاتهم بل لا يسمح بالتقديم إلا للطلبة الاذكياء ممن مستواهم اعلى من معدل الصف ، كما يحد من توجه الطلبة الى أداء الدور الثاني بأعذار واهية لكنهم في الواقع يسعون لينافسوا الطلبة الناجحين في الدور الاول بتكرار المحاولة ، ومما لا شك فيه انه ليس من الإنصاف مساواة طالب ناجح من محاولة واحدة بآخر نجح في محاولتين (أو ثلاث!).

وقد يعترض البعض على الفقرة الاخيرة قائلين ما ذنب الطلبة الذين واجهتهم ظروف غير طبيعية أدت الى اضطرارهم للذهاب الى

الامتحان في الدور الثاني؟ وإذا كان ولا بد من تقديم الناجحون من الدور الثاني الى الدراسات العليا ، فيمكن ذلك بتطوير المعادلة لتشمل الدويين على شرط اعطاء الاولوية للطالب لناحج في الدور الاول ، أو بالابقاء على المعادلة السابقة خاصة بالدور الاول ووضع معاملة ثانية للدور الثاني وعلى النحو الآتي مثلاً:

$$\text{معدل التنافسي للدور 2} = \frac{\text{الدرجة المطلقة} - \text{معدل الصف للدورين}}{\text{عدد الطلبة الممتحنين للدورين}} \times 100 \dots$$

يمكن تطوير هذه المعادلة إلى صيغة أفضل ولكن بشرط إن يكون الأساس هو الانحراف القياسي النسبي عن معدل الصف أو الدفعة ، كما يمكن تطبيق المعادلة ذاتها في الدورين على ان تحسب درجة النجاح في دروس الدور الثاني (50) فقط ، او باحتساب الدرجة المحصلة في الدور الثاني محذوفاً منها عدداً من الدرجات (10) درجات مثلاً على ان لا تكون الدرجة اقل من (50) ، أو اعتماد أية صيغة أخرى تكفل تحقيق العدالة بين الطلبة في الدورين ، وإن كنا نفضل الإقتراح الأول وغايتنا من ذلك تحقيق هدفين مهمين هما :

1-المساهمة في ترصين المستوى العلمي للدراسات العليا

للاسباب المذكورة اعلاه.

2- إيقاف هروب الطلبة من الدور الاول الى الدور الثاني وما يضيفه من اعباء على الجامعات وإرباك مواعيد التقديم وحسم نتائج القبول ضمن التوقيتات المحددة وهو ما يؤدي الى عدم قدرة الاقسام العلمية غالبا على تحقيق (16) اسبوعا المطلوبة للدوام في الفصل الدراسي ، وذلك لتأخر بدء الدراسة إنتظارا لنتائج الدور الثاني .

ب- ينبغي إيقاف العمل بالامتحان التنافسي التحريري والشفهي التفاضلي بين المتقدمين ، ذلك لان معدل الطالب التراكمي لسني الدراسة يعكس حقيقة مستوى الطالب وهو أكثر مصداقية من الامتحان التنافسي الذي يكون غالبا عرضة للتأثيرات الشخصية للممتحن ولتأثر الطالب بالظروف المحيطة ، فضلا عن أسباب أخرى قد تؤدي إلى الإخلال بالتنافس الصحيح ، ولابد من إجراء المقابلة لبيان الأهلية البدنية والنفسية للطالب فقط (دون تقويم للمستوى العلمي بدرجات تفاضلية).

اما اذا رغبت الوزارة او مؤسساتها بإجراء اختبار تنافسي آخر، يوضع له مقدار من الدرجة التنافسية ، فيمكن عندها تطبيق امتحانات تحريرية قياسية عالمية مثل (GMAT, GRE)⁹.

ج - العمل بتحديد شرط العمر (40 سنة للماجستير 45 سنة للدكتوراه) والسعي الى تقليلها عند الظروف الطبيعية ، وعدم اللجوء الى الاستثناءات التي تتجاوز هذا الحد بعدد من السنين قد يصل الى عشر سنين !! وهذا التجاوز يعني ببساطة إن الجامعة لن تستفيد من دراسة طالب الدكتوراه شيئاً ، إذ انه سيكون قد تجاوز العمر المنتج واقترب من نهاية الخدمة (عمر طالب الدكتوراه المسموح به مع الاستثناءات مثلاً 55 سنة +4 سنوات دراسة = 59 سنة) ، فاذا علمنا إن العمر التقاعدي ، بحسب القوانين النافذة هو (63) سنة !؟ سنجد أن أربع سنوات متبقية من عمر التدريسي الوظيفي غير مجدية نفعاً ، ولا يكاد التدريسي يلتمس طريقه البحثي بأختصاصه حتى يبلغ

⁹ : يلاحظ الامتحانات العالمية في الكتب العالمية الحديثة المتخصصة وعلى

المواقع الالكترونية للجامعات المعتمدة.

سن التقاعد . فضلا عن ذلك فإن التعليمات لا تجيز للتدريسي ان يُدرس أو يُشرف في الدراسات العليا إلا بعد أن يكون قد مضى على حصوله على الشهادة سنتان مع لزوم نشر بحثين على الأقل¹⁰.

د - ايقاف العمل بقناة المتميزين أو الاستثناءات الأخرى لمن لا تتوافر فيه شروط القبول في الدراسات العليا أصلا ، لأي سبب كان ، وذلك لما خلفته هذه الاستثناءات من آثار سلبية ، على الرغم من أن الاستثناءات قد تعالج بعض الحالات المستحقة للمعالجة ، غير أن القاعدة الاصولية تنص على أن (دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة).

هـ- الإسراع بتطبيق قانون الخدمة الجامعية المعدل¹¹ ليشمل الفنيين والإداريين (حملة شهادة البكالوريوس) ، كونه سيسهم في الحد من اندفاعهم نحو الإستثناءات وقناة المتميزين لذوي المعدلات الدراسية المتدنية لإكمال دراساتهم العليا طمعا في تحسين أوضاعهم المعاشية

¹⁰ يلاحظ في الغرب واليابان ونحوها ان حملة الدكتوراه يمكن ان يحصلوا على لقب الاستاذية (بروفسور) في الثلاثين ونيفا من اعمارهم وبالتالي يكون عطائهم الفكري والارشادي والاستشاري يستغرق معظم عمرهم الوظيفي ، آخذين بنظر الاعتبار عدم وجود سن محدد للتقاعد لحملة مرتبة الاستاذية وانما تحول في الطبيعة الوظيفية.

¹¹ صدر مؤخرا التعديل الثاني لقانون الخدمة الجامعية ولازلنا ننتظر الاهتمام بهذه الشريحة الساندة.

(دون دوافع علمية) ، كما ان هذا الاندفاع يؤدي إلى خسارة كبيرة لفئة مهمة ساندة للبحث العلمي ، كونها ملاكا وسطيا يمكن أن يتطور باستمرار بتراكم الخبرات وتشغيل الاجهزة وصيانتها، ونحو ذلك ، وبالتالي فهي تؤدي دورا مهما في الهيكل التعليمي والبحثي والاداري الساند الذي تستحق معه التكريم المادي والإعتباري وليس الاستثناءات العلمية.

و- إعادة العمل بتعيين الأوائل الثلاثة في أقسامهم العلمية بعنوان (معيد) سنويا، وإعطائهم الأفضلية على وفق تسلسلات تخرجهم وعد ذلك حقا قانونيا لا يجوز التغاضي عنه عند التعيين (يفضل إيجاد آلية تشجع على تعيينهم في أقسام مماثلة في جامعات أخرى للتشجيع على تلاقح البيئات والتحصيل العلمي المختلف)، كما ينبغي التمييز بين المعيد و(الموظف الفني أو الإداري من حملة الشهادة ذاتها من غير الاوائل) في الواجبات الوظيفية واعطاؤه الحق في دخول المختبرات العملية ومساعدة الاستاذ في متابعة الواجبات وحل الاسئلة ونحوها ، فضلا عن إعطائه الأفضلية بالتقديم إلى الدراسات العليا بعد سنتين

خدمة من غير اشتراط موافقة كليته (على خلاف غيرهم) ، بوصف ذلك حقا طبيعيا مكتسبا قانونا، وإعطائهم الأفضلية في القبول.

ز- الطالبة الدارسون في الخارج من طلبة البعثات والزمالات والنفقة الخاصة والاجازات الدراسية الذين سوف يرد ذكرهم ومعالجة مشكلاتهم ضمن المحاور المختلفة الآتية بحسب المعالجات المطلوبة والتي يقع بعضها ضمن تفصيلات محور إعادة النظر بالقوانين والتعليمات والضوابط ومحور عمل الدوائر الثقافية.

7 : محور التدريسيين :

لاشك أن العملية التعليمية والبحثية تتركز بشكل فاعل على دور الأستاذ الجامعي بوصفه المخطط والقائد المنفذ لهذه العملية ، عند توافر مستلزماتها الأخرى . وإن أية قيادة تطمح الى تحقيق اهدافها بنجاح ينبغي إن يتوافر فيها ولها متطلبات كثيرة فضلا عن البيئة المناسبة .

إن الناظر اليوم إلى واقع التدريسي ، يجد أن هناك مجموعة من المعوقات التي ينبغي ان يُعْمَل بشكل جاد للتخفيف منها أو معالجتها

بالكلية وتحسين بيئة العمل. فضلا عن أن الواقع اليوم يشير بوضوح الى وجود فجوة واضحة بين جيلين من التدريسيين ، جيلٌ نال قسْطا وافيا من التعليم في الداخل أو الخارج ، وعَمَل في أوساط علمية رصينة واكتسب خبرة ممتازة ، وجيلٌ لاحق دَرَسَ وتعلم في ظل ظروف الحرب والتقشف والحصار وحالات الطوارئ والاستثناء، وانعكاساتها عليه وعلى مُجمل العملية التعليمية والبحثية وكذلك ما عاناه في ظل الظروف المعيشية السيئة التي اجبرته على صرف جزء من وقته وطاقته وفكره في إيجاد عمل آخر للحصول على مورد يساعده على العيش بمستوى مقبول، وكثيرا ما يكون هذا العمل بعيدا عن اختصاصه.

ومما زاد الفجوة أن الجيل الثاني قد نال شهادته من جامعات عراقية عانت من هذه الظروف او جامعات خارجية ليست برصينة ، للأسباب الذي ذكرت آنفا.

لقد تشتت الجيل الأول اليوم بين تقادم العمر أو الهجرة أو التهجير او القتل أو الانكفاء على الذات ، والجيل الثاني يحتاج واقعه إلى وقفةٍ مراجعةٍ ومعالجةٍ لكي يكون جيلا منتجا بشكل أفضل ، وليتمكن من

النقل المعرفي السليم الى الجيل التالي ، ولا بد من السعي الجاد لمنع هجرة من بقي من ملاكات علمية عراقية مطلوبة في سوق العمل الخارجي ولكن الحاجة إليها في البلد اكبر وينبغي السعي الى تحسين مستواها وواقعها.

إن هذا الهدف الكبير يتطلب منا اتخاذ إجراءات هامة منها ما يأتي :

أ - تحسين الظروف المعيشية للتدريسي الجامعي:

ينبغي ان يكون الوضع المعيشي للتدريسي العراقي أفضل من أقرانه في الدول المجاورة ، مما يؤدي بالتالي إلى منع الهجرة الناتجة عن الاسباب المادية أولاً ، ثم لإيجاد هجرة معاكسة للكفاءات العراقية المنتشرة في العالم ثانياً ، والتي وطنها في اشد الحاجة إليها اليوم ، شهادة وخبرة مكتسبة . ان هذا يمكن ان يتم بمجموعة من الإجراءات منها مثلاً:

1. الإسراع بسن تعديلات قانون الخدمة والتفرغ العلمي
2. تفعيل قانون عودة الكفاءات العلمية بصيغة جديدة تراعي ظروف الكفاءات المهجرة قسراً على مدى اكثر من ربع قرن والتي تتطلع إلى العودة إلى الوطن في أقرب فرصة وإنهاء

معاناتها في الدول العربية والأجنبية قبل ان يتجذر الجيل
الثاني.

ب. تحسين بيئة العمل:

إن تحسين بيئة العمل وتوفير مستلزماتها يعد أمراً ضروريا لكي يكون
الاستاذ العراقي فاعلا ومنتجا ومن ذلك مثلا:

1- توفير السكن الجامعي المناسب القريب من محل عمله في
مجمعات خاصة حضارية تتوافر فيها الخدمات الاساسية والكمالية
والنقل المريح التي توفر عليه الكثير من وقته وجهده ليتفرغ
للتفكير والبحث وأداء الواجبات وفق متطلبات التفرغ الجامعي
وكذلك ينبغي توفير المكاتب وتجهيزاتها من التقنيات المناسبة
والأثاث وأعمال السكرتارية ، ضمن تعليمات تحدد ذلك بحسب
الدرجات العلمية.

2- السعي الحثيث لبناء (نظام بحثي) متكامل من حيث توافر ملاك
فني وخدمي مساعد مثل (ورش عمل وصيانة ميكانيكية
وكهربائية وزجاجية ونحوها) وتوفير تقنيات متطورة لإجراء

البحث تحاكي التطور العالمي ، وأن يؤخذ رأي الأستاذ الباحث او القسم المختص في الإستيرادات لهذه التقنيات من مناشئ معروفة وان تقوم الجامعة بالاستيراد عن طريق قسم مختص بذلك بعد أخذ الرأي العلمي الفني للجهة المستفيدة .

3- ضرورة وجود مكتبة علمية على مستوى القسم والكلية والجامعة فضلا عن وحدات الحاسوب وقواعد البيانات والمعلومات ووحدات الطباعة والنشر ، لكي يكون الأستاذ باحثا منتجا كما هو الباحث العراقي المغترب في الأنظمة البحثية العالمية.

4- تشجيع إنشاء الوحدات والمراكز البحثية المتخصصة وتوفير الملاكات العلمية والساندة لها والتمويل الكافي بحسب المشكلات العلمية في بيئة الجامعة والمشاريع المستقبلية للمنطقة ، بحيث تكون (بصمة اصبع) لتلك الجامعة مثل (مركز مكافحة التصحر أو بحوث الالهوار أو بحوث النخيل أو الخليج العربي وشط العرب أو حوض الفرات ودجلة أو النانوتكنولوجي الصناعي او بحوث السرطان وبحوث البناء او بحوث تشوه الأجنة أو التلوث

البيئي الناتج عن الحروب أو بحوث الطاقة والنفط والطاقة البديلة ونحوها كثير وليس تكرارا لمراكز الجامعات الاخرى .

5- تحويل المراكز البحثية في الجامعات الى (مراكز للبحوث والدراسات العليا) بحيث يكون للباحثين المنتسبين الى هذه المراكز الفرصة المناسبة بالتدريس والاشراف في الدراسات العليا في الاقسام العلمية لكليات الجامعة كل حسب اختصاصه لما تراكم لديهم من خبرات ومناهج بحثية وبما توفر فيها من امكانيات ومستلزمات البحث ، وليس مَهْرَبًا او منفا لإهمال المعاقبين او المخالفين من الباحثين ونجد ضرورة ربط هذه المراكز والوحدات البحثية برئاسة الجامعة من خلال عمادة الدراسات العليا في الجامعة والتي ترتبط بدورها علميا بهيئة البحث العلمي في وزارة التعليم العالي وتسعى لتحقيق سياستها.

ج . تطوير العلمي والتربوي للتدريسيين:

ان وجود تدريسيين يتمتعون بمستوى عال في المجالات العلمية والتربوية والثقافية أمر ضروري وهو الأساس لاي تطوير في العملية

التعليمية ، وبالتالي لابد من اتخاذ خطوات محددة لهذا الغرض وبالسرعة الممكنة ومنها مثلا:

1. إيفاد التدريسيين الحاصلين على شهاداتهم من الجامعات العراقية ، في الإختصاصات العلمية خاصة ، لفترة ثلاثة الى ستة أشهر ، إلى جامعات رصينة ضمن بروتوكولات تنظمها الوزارة من خلال الدوائر الثقافية ، على هيئة دفعات (يستمر هذا المشروع من 3 الى 5 سنوات) للاطلاع على آخر مستجدات العلم وإجراء البحوث العلمية في الاختصاص وتبادل الخبرة والمعرفة والوقوف على اساليب التدريس والقياس والبحث المتطورة والنظم المطبقة في الجامعات الموفد اليها.
- يقدم الموفد تقريرا تفصيليا إلى جامعتة مع الإلتزام بنشر بحث علمي رصين واحد على الاقل يُعد شرطا للترقية العلمية القادمة مع الإلزام بإقامة حلقة نقاشية (Seminar) حول الزيارة والبحث المنجز واهم الفوائد المتحققة منها والبحث المنجز ، ويرفع تقرير بعد مناقشته في القسم العلمي الى الوزارة.

إن هذا المشروع المهم يعد ضرورة عاجلة ، وأكثر أهمية من الزمالات لبحثية الخاصة بطلبة الدراسات العليا المطبق حاليا لما للتدريسيين من دور فاعل في صناعة القيادات المستقبلية والبناء الحضاري المؤمل للبلد ، لذا ينبغي إن توضع لذلك خطة وطنية جادة وشفافة وترصد لها التخصيصات المالية اللازمة ، لتبني هذا المشروع وإنجاحه بعيدا عن مكاتب الوساطات التدريبية والدراسية التي اخذت تنتشر وتضر بجدوى مثل هذه المشاريع .

2. تطوير دورة " طرائق التدريس " وزيادة مدتها من اسبوع الى شهر للتدريسيين من غير خريجي كليات التربية في بدأ التعيين أو أن يكون شرطا له كما هو الحال مع اختبار صلاحية التدريس ، تُمنح عند نهاية الدورة شهادة تخرج بعد أداء إختبار جاد للمواضيع التي تضمنتها الدورة للأهميتها عند توافر شروطها ، وان تكون الدورة بمستويين ، الاول للمعيدين والثاني لأعضاء هيئة التدريس .

3. تفعيل التفرغ العلمي للتدريسيين في جامعات رصينة من حملة اللقب العلمي (مدرس أو أستاذ مساعد) بشكل دوري إلزامي

باختصاصات ، بنسبة معينة من التدريسيين وفق معيار وطني لهذا الغرض ، يتضمن التفرغ الإطلاع على يمكن اقتباسه أو الاستفادة منه من خلال إطلاع التدريسي على الجامعة أو تدريبيه فيها او التدريس وإجراء بحث في تلك الجامعة ، وأن يكون للمتفرغ نشاطا واضحا لحضور المؤتمرات والنشاطات الأخرى . يقدم الموفد تقريرا تفصيليا متضمنا الاستنتاجات والتوصيات ، مع الالتزام بنشر بحث علمي رصين واحد على الاقل ، يُعد شرطاً للترقية العلمية القادمة مع الالتزام بإقامة حلقة نقاشية (Seminar) في القسم العلمي ، ضمن نشاط الحلقة النقاشية الأسبوعية حول الزيارة والبحث المنجز، يرفع بعدها تقريرا إلى الوزارة بعد مناقشته في القسم العلمي .

4. تفعيل نظام إعاره خدمات التدريسيين الى جامعات اخرى ، لما فيه من فائدة التواصل والاطلاع على تجربة وتطور عمل الجامعات في الخارج ، والقيام ببحوث مشتركة وفعاليات علمية اخرى.

5. السعي الى تطبيق برنامج (إنسياح التدريسيين) بين الجامعات العراقية وفق تعليمات تنظم ذلك مستفيدين من تجارب مماثلة في بلدان اخرى ، ويتضمن هذا البرنامج انتقال الأساتذة بين الجامعات بالتبادل لمدة عام او فصل دراسي عند عدم وجود بديل له في جامعته الام.

يمكن تطبيق هذا البرنامج بين الجامعات العراقية وجامعات خارجية رصينة في دول متقدمة تدرس باللغة الانكليزية للمواد العلمية وجامعات تدرس باللغة العربية للعلوم الانسانية ، يمكن تطبيق ذلك مع دول (منظمة التعاون الاسلامي / منظمة الاسيسكو) مثل ماليزيا والاردن والامارات وتركيا ومصر وقطر والبحرين وباكستان ويران ونحوها ، وخاصة الجامعات ذات المستوى العالمي (دون الجامعات الامريكية والاوربية والكندية والاسترالية ونحوها لانها تسعى الى استقطاب الاساتذة العراقيين

الجيد وتهميرهم إليها وعندها يكون لهذا البرنامج نتائج سلبية عكسية¹².

6. التأكيد على الإشراف المشترك المنصوص عليه في اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي مع الجامعات الخارجية وتسهيل حضور التدريسيين لمناقشة الطلبة في كلا البلدين ، لإفادة طلبة الدراسات العليا والأساتذة المشرفين من الخبرات المتبادلة واساليب وتقنيات البحث العلمي في جامعات الدول الأخرى المتقدمة واقتباس ما هو جديد ومفيد في انماط وافكار البحث العلمي.

7. استقدام أساتذة عرب وأجانب من ذوي الإختصاصات الهامة والنادرة والسمعة العلمية الحسنة ، للتدريس في الدراسات العليا وإلقاء سماعات في القسم العلمي للأساتذة وطلبة الدراسات العليا والقيام بالبحوث العلمية والإشراف المشترك .

¹² يطبق هذا البرنامج حاليا بين جامعات دول الاتحاد الاوربي وجامعات تركيا ويمكن دراسة نظم مماثلة طبقت في دول رفعت مستوى جامعاتها مثل (نظام فارابي).

8. تعضيد البحوث العلمية في الاقسام والمراكز البحثية بعد إقرارها في القسم العلمي والكلية حيث يصار إلى تعضيد البحث من بداية إقراره والمباشرة به ضمن خطة القسم أو المركز ، وأن ينجز خلال المدة المحددة ، ويُقدَّم ضمن برنامج الحلقة النقاشية (Seminar) الاسبوعية ، ويعد شرطاً لقبوله بحثاً للترقية بعد نشره وفق تعليمات تنظم ذلك .

9. دعم ميزانية الإيفاد العلمي وتخصيص ميزانية مستقلة بمعزل عن تخصيصات الإيفاد الإداري للقيادات الجامعية ، وتكون المشاركة ببحث في مؤتمر رصين أو المشاركة بورشة عمل شرطاً للإيفاد المدعوم ، ويكون احد نقاط المفاضلة في استمارة تقويم الاداء العلمي السنوي للتدريسي والباحث ، يسمح بالمشاركة في المؤتمرات العلمية بدون بحث او للإطلاع على النفقة الخاصة للمؤفد .

10. اشتراط تقديم ومناقشة البحوث المقدمة للترقية في الحلقة النقاشية الاسبوعية في القسم العلمي وبحضور لجنة الترقيات وتدريسيي القسم للاطلاع والاستفادة والوقوف على مدى مشاركة الباحث في

البحث المشترك وفهمه ومدى صلاحية البحث للتقديم للترقية من عدمها ودرجة الإستلال فيه من خلال مناقشة لجنة الترقيات للباحث ، وكل هذا يكون قبل ترويج البحث للترقية ، بدل لجان الاستلال الشكلية التي تشكل الان ، وهو احد المعالجات الفعالة لمشكلة اضافة وحشر اسماء المشاركين دون ان يكون لبعضهم دور في البحث احيانا.

وان هذا الاجراء يندرج تحت عنوان مهم وهو (الترصين للترقيات العلمية) التي لازالت مختصرة فقط على عدد البحوث المنشورة حتى لو كانت مشتركة ، وهي ايضا صد لظاهرة مؤسفة تقوم على تبادل بعض الباحثين اسماء بعضهم في بحوث بعضهم الاخر ، فضلا عن استئثار المناصب الادارية لهذا الغرض احيانا.

8 المناهج الدراسية والتدريبية

إن المناهج الحالية تعاني من تخلف في نواحي عديدة ، وأسباب ذلك معروفة ، مما يتطلب وجود خطة جادة لمعالجتها والاطلاع على آخر

مستجدات المناهج الدراسية في الجامعات المماثلة في العالم المتقدم ،
مع مراعاة الخصوصية الوطنية.

إن نمطية المناهج وعدم حركتها باتجاه المستقبل لاقتباس أساليب
التدريس المعاصرة وتقنياته المطورة ، تعدّ سببا من أسباب هذا التخلف
و يظهر ذلك واضحا فيما يأتي :

أ. إن التدريس في الجامعات العراقية ومنها الدراسات العليا لا
يزال يتبع الأسلوب النمطي المتبع في الدراسات الأولية وعدم
استخدام الوسائل الحديثة في إيصال المعلومات إلى الطلبة
مثل استخدام عارضة المعلومات (Data show) رغم
توافرها بكثرة في جميع الجامعات، ولكن الخلل ناتج اما عن
عدم إمكانية بعض التدريسيين إعداد المحاضرة أو لعدم وجود
ملاك مساعد يمكن أن يقوم بذلك أو لصعوبة استخدامها في
قاعات غير مهيأة لهذا النمط من التدريس أصلا .

ب. محدودية المادة المعطاة بالطريقة النمطية الحالية لأنها تعتمد
أسلوب (الرد والكتابة) وتُحْمَل الأستاذ كل الجهد في
المحاضرة بينما يكون الطالب في الغالب متلقي سلبي غير

متفاعل او مشاكس نتيجة الممل الذي يولده اسلوب التلقين ،
يرافقه عدم تجديد وتطوير الاستاذ للمعلومات الواردة في
محاضراته بما يستجد من العلوم ، وقد يشجع هذا بعض
الطلبة على الاكتفاء باستنساخ المحاضرة من زملائه أو
محاضرات السنوات السابقة المنتشرة في (أكشاك) خاصة
عند أبواب بعض الكليات!! مما يؤدي إلى ازدياد ظاهرة
الغياب التي تعاني منها قاعات الدرس في بعض كليات
جامعاتنا في الاختصاصات الانسانية خاصة ، مما ألجأ
الجامعات الى اتباع اسلوب تسجيل الغيابات الذي اعاد التعليم
الجامعي الى مستوى التعليم الثانوي وشغل الاستاذ واضاع
وقت المحاضرة .

ج- ضرورة تحديد توصيف واضح لمسؤولية الأستاذ
والطالب في الدراسة الجامعية الأولية والعليا (الدبلوم
والماجستير والدكتوراه) وعدم ترك ذلك لاجتهاد الاستاذ او
الى الانماط السائدة المتوارثة في ظروف غير طبيعية .

د- إن وجود (دار الكتب) في الجامعات، المشار إليه سابقاً، إلى جوار المكتبة المركزية الفاعلة التي يديرها مختصون متدربون ، وعلى مدار اليوم والاسبوع بما تحويه من مصادر ورقية والكترونية في الجامعة ، واستخدام شبكة المعلومات العنكبوتية للحصول على أحدث وأفضل المصادر بواسطة الإشتراك الجامعي المفتوح لاعضاء هيئة التدريس والطلبة يرافقه استخدام عارضة المعلومات (data show) في المحاضرة ستمكّن التدريسيين من إعطاء مادة أكثر ونوعية أحدث بجهد أقل وتفاعل أفضل للطلبة.

ت. يجب تغيير أساليب الاختبارات (القياس والتقويم) المعتمدة على قياس قابلية الطالب على حفظ كم هائل من النصوص والقوانين والمعادلات ، إلى قياس قدرات الطالب على الفهم والتحليل والاستنتاج وتقديم التوصيات بحلول تطبيقية محددة لمشاكل علمية ضمن المواد الدراسية ، وحبذا تشجيع امتحانات الأجوبة القصيرة وإمتحانات الكتاب المفتوح Open book للأجوبة الطويلة في اختصاصات معينة .

أ.د. محمد الحمداني

نحو تبني مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع الدراسات العليا

من المعلوم وجود معايير دولية واساليب متنوعة للقياس والتقويم وان اقسامنا التربوية فيها اعداد كبيرة من المختصين تمتلك خبرات ممتازة مع حاجتها الاكيدة الى مواكبة ما هو جديد ومتطور في هذا المجال ، يمكن اعتمادها لوضع معايير وطنية للتقويم وقياس المراحل الدراسية كافة وينبغي هنا الاشادة بنظام الامتحانات المعمول به في العراق في المراحل قبل الجامعية بالقياس الى الدول العربية والاقليمية وخاصة الامتحانات الوزارية للكلوريا في المراحل الثلاثة.

9- : مشاريع البحث :

إن الهدف من الدراسات العليا هو إعداد باحثين وتدرسيين جيدين أخذين بوسائل المعرفة المختلفة لسير أغوار الحقائق العلمية وإيجاد الحلول الناجعة للمشاكل القائمة أو البحث عن وسائل وأساليب علمية جديدة لتطوير الحياة واستشراف المستقبل ، وعلى هذا الأساس ينبغي أن تكون مشاريع البحوث المعتمدة في مؤسساتنا البحثية تلبى هذه الأهداف

إن العراق اليوم يتطلع إلى أن يلحق بركب التقدم الحاصل في العالم ، وان أحد أهم روافده هم الطلبة الدارسون في الخارج الذين ينبغي أن يستوعبوا التقدم الحاصل في محيط دراستهم ، وأن يتخصصوا بالعلوم الحديثة وتطبيقاتها المختلفة ليضيفوا نقلة جديدة نحو المستقبل . إن ذهاب هذا العدد من الطلبة والعودة بتخصصات غير مهمة أو متخلفة عمّا هو عليه العالم المتقدم اليوم أو تحاكي ما هو موجود في العراق ، يعد خسارة كبيرة للوطن وزيادة في الهوة الفاصلة بيننا وبين العالم المتقدم ، لذا لا بد من أن تكون الدراسات الأولية والعليا في الخارج مدروسة بشكلٍ وافٍ تراعى فيه أمور كثيرة منها .

أ. وضع خطط بحثية استراتيجية لمواضيع محددة سلفاً ضمن خطة وطنية مركزية تتولى ذلك هيئة البحث العلمي في وزارة التعليم العالي ودوائرها (بعد تفعيلها) ، بالتشاور مع الجامعات ، من خلال كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، والمؤسسات البحثية والتخطيطية والإنتاجية والخدمية في العراق.

ب. اختيار بلدان متقدمة علميا وتطبيقيا ضمن نظام سياسي وتعليمي وبحثي مؤسساتي مستقر ، يتمتع بعقلية الانفتاح وليس بعقلية السطوة السياسية أو العلمية أو القومية وان خلاف ذلك قد تؤدي إلى آثار سلبية على طلبتنا مثل:

1. قيام بعض البلدان بتحديد نوع وكم الدراسة والتطبيق.
2. قيام بعض الدول بمحاولة غسل عقلية الطالب الدارس وسلوكه وسعيها الى تنبيه افكارا وممارسات غريبة عن واقع المجتمع العراقي والاسلامي عموما وتسعى الى تشجيع الأوتل منهم على البقاء فيها وتوفير الفرص المناسبة لهم¹³.
3. التضييق النفسي والثقافي على الطالب من خلال محاربة تاريخ وثقافة الأمم الأخرى.

ج. تقوم دائرة البعثات والعلاقات الثقافية بالتنشاور مع الدوائر الثقافية بتحديد البلدان والجامعات التي يمكن إن تمنح الشهادات المطلوبة في تلك الاختصاصات ويتم الاتفاق معها

¹³ ذكرنا سابقا ان نسبة تسرب الطلبة الدارسين الى خارج الوطن العربي تبلغ 54% حسب دراسة لمنظمة العمل العربي.

أ.د. محمد الحمداني

نحو تبني مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع الدراسات العليا

على انتساب أعداد معينة من الطلبة ضمن خطة خمسية أو عشرية كما تتولى تهيئة مستلزمات الإنتساب ودفع الأجور والمساعدة في تحديد المشرف... الخ ، وعدم ترك ذلك لطلبة يافعين ليس لديهم الخبرة الكافية لإتمام كل تلك المهام في عالم مادي اتخذ من العلم تجارة رابحة في أحيان كثيرة اضافة الى وجود سماسرة الجامعات ومُسَوِّقوها.

د . يمكن طرح المشاريع البحثية المذكورة آنفاً في الفقرة (أ) على الجامعات العراقية وإتاحة الفرصة لذوي الاختصاص في إبداء مدى استعدادهم للمشاركة في تلك المشاريع بالمتابعة والإرشاد أو الإشراف المشترك على الطلبة الدارسين المبتعثين وذلك بالتعاون معهم ابتداء ، ومتابعتهم أثناء الدراسة وحضور المناقشة

هـ . اعتبار طالب البعثة موظفاً مُعِيناً على ملاك ديوان الوزارة من تاريخ إلتحاقه بالبعثة (لغير المعينين) ليكون حافزاً له للعودة إلى الوطن ، يتم توزيعهم ابتداءً او لاحقاً على مؤسسات الوزارة بحسب خطة تعد لهذا الغرض .

أ.د. محمد الحمداني

نحو تبني مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع الدراسات العليا

إن اعتبار الطالب معينا ضمن خطة الوزارة (للتوسع المستقبلي في فتح جامعات وكليات واقسام) وكذا تعيين مرشد أو مشرف مشارك للطالب قبل السفر والمتابعة بعده ، يشعر الطالب بوجود ارتباط نفسي وعلمي مع القسم والكلية التي فيها أستاذه المشارك مما يقلل من غربته النفسية عند عودته ، ويضمن كذلك التواصل مع البيئة العلمية الوطنية. يعد هذا الاجراء احد المعالجات العملية غير المباشرة والناجحة لظاهرة هجرة الطلبة الدارسين في الخارج ، كما يعطي فرصة للأستاذ للاطلاع على آخر مستجدات العلم من خلال المتابعة للطالب والاطلاع والمشاركة في البحوث والمؤتمرات والتواصل مع جامعات اجنبية رصينة.

10 . العلاقات الثقافية الخارجية :

ان النهوض بواقع التعليم العالي والدراسات العليا يتطلب احداث مراجعة شاملة للنهوض بالعلاقة العلمية مع العالم الخارجي ، ويشمل ذلك جوانب عديدة منها:

أ. تفعيل الدوائر الثقافية :

يعد تفعيل الدوائر الثقافية ضرورياً لتحقيق أهداف هامة تصب في مشروع النهوض بالتعليم العالي وهو امر لا بد منه لكون هذه الدوائر تمثل مجسات التحسس العلمي ونوافذ الانفتاح عليه ويتطلب ذلك :

1 . إعادة النظر في (ضوابط عمل الدوائر الثقافية) وهيكلتها وعدد العاملين فيها، وتعديل وبيان صلاحيات المستشار الثقافي المالية والادارية والعلمية ، وأن تكون هذه الضوابط والتعليمات مانعة أو محددة لتدخل السفارات بعملها التخصصي ، فضلا عن بيان الصفة الدبلوماسية للمستشار الثقافي على وفق تسلسل

العناوين الدبلوماسية المحددة من قبل وزارة الخارجية¹⁴ ، وإيقاف معاملته على انه مجرد ملحق (وهي الدرجة الأدنى في سلم التعيين لحملة البكلوريوس في تدرج الخدمة الخارجية) لما فيه من تحديد لدوره وحرية حركته والتمثيل الدبلوماسي حسب الاسبقية لدى الجهة المعتمدة.

2 . تغيير ارتباط الدوائر الثقافية و (شعبة الدوائر الثقافية) ، وتحويل ارتباطها الى مكتب السيد الوزير أو مكتب وكيل الوزارة للشؤون العلمية بوصفها مديرية عامة ، مما يعطيها القدرة والمرونة لتمثيل ومخاطبة دوائر الوزارة كافة مثل هيئة البحث العلمي وجهاز الاشراف والتقويم العلمي والبحث والتطوير والدراسات والتخطيط فضلا عن دائرتي البعثات والادارية والقانونية، لتحقيق أهدافها التي هي في غاية الأهمية والتي ينبغي ان تدرج في مهام وضوابط عملها.

¹⁴ ينص الجدول الصادر من وزارة الخارجية ان عنوان (وزير مفوض) يقابله درجة مدير عام او معاون مدير عام...الخ وهو ما ينطبق على معظم المستشارين الثقافيين بل ان بعضهم كان يشغل درجة خاصة أ وهي درجة وكيل وزير.

3. منح الصلاحيات للمستشار الثقافي لإرساء قواعد العلاقات الثقافية وتوقيع مذكرات التفاهم والتعاون مع المؤسسات العلمية والتعليمية في ساحة عملها بوصفها تمثل الوزارة في نشاطاتها كافة.
4. اقتراح تعديل القوانين والتعليمات الخاصة بالطلبة الدارسين في الخارج وتمكين الدوائر الثقافية بالصلاحيات من حل مشكلاتهم ومعاناتهم كافة بما يضمن التفوق في تحصيلهم العلمي وتشجيع ارتباطهم بالوطن والعودة إليه.
5. إعطاء الصلاحيات المالية والإدارية لها لعقد مؤتمر سنوي للكفاءات العلمية المهاجرة أو المهجرة برعاية وحضور السيد الوزير أو من يمثله على رأس وفد مختص، للتعرف على تطلعاتهم العلمية لخدمة بلدهم وتشجيعهم على إيجاد رابطة لهم على أسس علمية لتكوين مجموعة علمية ضاغطة (لوبي علمي) ومنسقة لجهودهم التي ينبغي أن تصب في استثمار طاقاتهم للمشروع النهضوي العلمي العراقي ، وتفعيل دورهم في مهاجرهم والسعي لتشجيع عودتهم عند توافر البيئة المناسبة لهم (كما سنشرح في المحور الآتي).

6. إعطاء الصلاحيات المالية والإدارية لعقد مؤتمر سنوي للطلبة الدارسين في ساحة عملها للتعرف عليهم وتعريفهم ببعضهم البعض وتوثيق العلاقة معهم ومع الوطن ، ودعم نشاطات الطلبة ماديا ومعنويا لإقامة اليوم العراقي في جامعاتهم وإنشاء رابطة للطلبة العراقيين بدل التشتت الحالي .

إن هذه الإجراءات ونحوها تمكن الدوائر الثقافية من تحقيق الأهداف المرجوة منها عند توافر الرغبة والقدرة لدى العاملين ، وهذا يقودنا إلى التأكيد على الأعداد الأولى للعاملين في الدوائر الثقافية وذلك بضرورة تطبيق ضوابط وشروط اختيار المستشارين ومعاونيهم وكذا العاملين الآخرين ، وإخضاعهم لدورة تدريبية مقننة في التعريف بمهامهم وصلاحياتهم وضوابط العمل الدبلوماسي واللياقة والالتكيت مع الأخذ بنظر الاعتبار أن المثبت الآن من شروط وضوابط ودوام المنسبين الى الدوائر الثقافية في دائرة البعثات لا تطبق غالبا ، وعند تطبيق الدوام في دائرة البعثات لا يخضع المشارك لجدول محدد أو دورات معينة أو رفع

تقرير عن الدورة ونحوه وإنما يترك ذلك للموظف المنسب الى الدوائر الثقافية في مدى جديته من عدمها. وحين نؤكد على ما مر لأن الأهداف والمهام المنتظرة من الدوائر الثقافية كثيرة وذات اهمية كبيرة وواجبات يمكن تحديد أهمها بما يأتي:

1. رفع تقارير علمية دقيقة لتقويم الجامعات في ساحة عملها بعد زيارتها والاطلاع عليها على وفق إستمارات خاصة تعد لهذا الغرض، آخذين بنظر الاعتبار معايير الاعتمادية والتصنيف العالمي للجامعات وتغيّر تسلسلها باستمرار.
2. إيجاد فرص قبول مناسبة لطلبة البعثات للدراسة في الجامعات الرصينة والمتقدمة في تسلسل الجامعات العالمية.
3. الحصول على منح علمية دراسية وبحثية وتدريبية من جامعات رصينة في الاختصاصات النادرة والجديدة التي يحتاجها العراق.
4. تقديم الاقتراحات والاسهام في نقل النظم الادارية والتكنولوجيا والمعرفة وأدواتها.

5. فتح منافذ مشاركة الباحث العراقي في النشاطات العلمية الخارجية مثل المؤتمرات الجادة وورش العمل والتدريب والمشاريع البحثية المشتركة.
6. اقتراح جامعات رصينة للتوأمة مع الجامعات العراقية ، وكذلك توأمة المراكز البحثية العراقية مع مثيلاتها المتطورة في ساحة عمل الدائرة الثقافية.
7. إيجاد فرص التدريب العلمي والإداري عن طريق التبادل بالمثل أو مقابل أجور مخفضة أو مجانية.
8. اقتراح استقدام أساتذة مميزين في الاختصاصات الجديدة (حافات العلم) إلى المشاركة في النشاطات العلمية أو تقديم سيمينارات أو فصل دراسي أو التعاقد مع الجامعات العراقية للتدريس.
9. تفعيل دور الكفاءات العلمية العراقية المهاجرة أو المهجرة في مهاجرها أو التشجيع على عودتها ، وفق التصورات التي ستشرح لاحقا .

ب. البعثات الدراسية :

نظراً لأهمية البعثات الدراسية وأثرها الفاعل في صناعة مستقبل العراق في النواحي كافة، ونظراً لتوقف برنامج البعثات بشكل شبه كامل منذ ثلاث عقود سابقة ، وهو ما أدى الى ضياع قاعدة البيانات العلمية المتراكمة والخبرة والملاك الإداري المتدرب لإنجاز هذه المهمة ، أصبح من الضروري إيجاد آلية أكثر تمكناً للقيام بهذه المهمة إذ إن هذه القضية تشكل حجر الزاوية في أي مشروع نهضوي للأمة ، ولأجل إنجاحها لا بد من وجود (جهاز تخطيط وتنفيذ ومتابعة) يتناسب وحجم هذه القضية وخطورتها.

أن وجود عدد كبير من الفرص المتاحة حالياً ومستقبلاً لإرسال طلبتنا إلى الخارج سواء عن طريق برنامج البعثات أو المنح يقابله تلكؤ أو عدم قدرة في إنجاز ذلك ومتابعة أحوالهم الدراسية والمعاشية ، على الرغم من أسبابه الموضوعية ، يبقى يشكل موقفاً محرجاً قد يؤدي إلى خسارة العدد الكبير من الطلبة أو عدم التحاقهم بدراساتهم أصلاً أو فقدانهم في عالم يجتذبهم بالمغريات والبيئة الجاذبة ، فضلاً عن ضرورة توحيد جهة البعثات وجعلها في وزارة التعليم العالي لأنها الجهة الوحيدة المختصة حسب

القانون والمهياة من حيث القدرات العلمية والادارية لذلك ، مع
الحاجة الى التطوير في القدرات والصلاحيات.

ج. الاستثمار الأمثل للمنظمات الدولية والاقليمية و الفرص التي

تتيحها لتقديم المساعدة في مجال تطوير التعليم والبحث العلمي
والحصول على المنح والتدريب على سبل إعتقاد الجودة
والاعتمادية ونحوها كثير، ومن هذه المنظمات التي يمكن الافادة
منها في هذا المجال ، منظمة التعاون الإسلامي (OIC) ومراكزها
المتخصصة في التربية والتعليم والثقافة مثل(مركز الأبحاث
للتاريخ والفنون والثقافة الاسلاميه_ إرسিকা والمنظمة الاسلامية
للتربية والثقافة والعلوم اسيكو والبنك الاسلامي للتنمية IDB
وصندوق التضامن الاسلامي (ISFD) وكذلك المنظمات العربية
والعالمية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة
العربية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية AICTO ومنظمة
اليونسكو وغيرها ...

د. التوأمة مع جامعات رصينة :

إن اختيار جامعات رصينة للتوأمة (الجادة) مع الجامعات العراقية في مجال المناهج النظرية والتطبيقية والبحث العلمي التي تُحدَد من قِبَل الوزارة (جهاز الإشراف والتقويم العلمي ودائرة البعثات) وبالتشاور مع الجامعات المعنية سيؤدي بلا شك إلى رفع مستوى الجامعات العراقية ، على أن تكون هذه التوأمة مرفقة ببروتوكولات عمل تفصيلية تنفيذية قابلة للتطبيق وليس الاكتفاء ببروتوكولات شكلية.

هـ. إغارة خدمات التدريسيين:

من الضروري ان تقوم الدوائر الثقافية بدورها في تفعيل تبادل التدريسيين مع الجامعات الأجنبية في ساحة عملها وتشجيع القيام بزيارات علمية للأساتذة والإداريين والطلبة في الاختصاصات العلمية التي تتطلب ذلك وتشجيع التدريب والبحث المشترك.

و. برنامج تبادل الطلبة :

نجد أن من الضروري الدخول في برامج التبادل الطلابي بين الجامعات العراقية وبعض الجامعات الرصينة لفصل دراسي واحد

(7+1) أي سبعة فصول في الجامعة الأم وفصل دراسي واحد في الجامعة الثانية أو لعام دراسي (1 + 3) أو لعامين (2 + 2) ، هذا يعني ان طلبة الجامعة العراقية يتبادلون مقاعدهم الدراسية مع طلبة جامعة اجنبية ، ويكون ذلك منضبطا باتفاقات مسبقة لفصول دراسية محددة لكل الطلبة أو 50% منهم مثلا ، بما يحقق التواصل بين الطلبة وتحسين اللغة وأسلوب الدراسة والبحث¹⁵ . ويمكن كذلك الاتفاق على أداء امتحان مشترك مع طلبتها في المواضيع العلمية التي تتم دراستها في الجامعتين . وهذا الامتحان المشترك سيعود بالفائدة ليس على الطلبة ومعرفة مستواهم وتوثيق مستوى شهاداتهم فحسب بل سيتيح فرصة لتطوير الأساتذة في مجال طرائق القياس والتقويم للطلبة وكذا التصحيح .

¹⁵ ان هذا الأسلوب أصبح متبعا بين العديد من الجامعات في بلدان مختلفة وقد عرض علينا مثل هذا البرنامج عند عقد مذكرات التفاهم مع بعض الجامعات .

11. فتح جامعة عالمية *INTERNATIONALUNIVERSITY*

ان فتح جامعات عالمية (جامعة واحدة في بغداد على الأقل) مستنسخة من جامعة معروفة ذات مواصفات عالمية حديثة في مجال الطب والعلوم الهندسية والعلوم الصرفة والتطبيقية والإدارية ... الخ على وفق معايير الاعتمادية الدولية ، يمكن أن يسهم بشكل فاعل في تطوير التعليم العالي في العراق ، على ان يكون لهذه الجامعة او الجامعات المماثلة قانون منظم لعملها وتعليمات خاصة بها من حيث الاستثمار أو المشاركة مع جامعات عراقية¹⁶. أما آلية قبول الطلبة فيخضع لمعايير الجامعة وشروطها وإستيفاء اجور الدراسة كذلك ، وينبغي ان تتحمل الوزارة أجور الدراسة للطلبة العراقيين الأوائل الذين تُقرر قبولهم فيها وبحسب شروط

¹⁶ نقترح في هذا الصدد توجيه وتشجيع (الكليات الجامعة) الاهلية العراقية على المشاركة مع جامعات عالمية معتمدة من قبل الوزارة وتسلسلها ضمن التسلسل الألف الاول عالميا، في برامج مشتركة على مستوى الاساتذة والطلبة لنقل مستوى التعليم العالي الاهلي الى مرحلة التعليم العالمي من حيث الجودة للحصول بالتالي على الاعتمادية الدولية اذ ان الموجود الحالي لا يحقق بشكل عام هذه الجودة ، ولكون الكليات الاهلية اصبحت واقعا لا يمكن إنكاره يُخَرِّج اعدادا كبيرة من الخريجين سنويا ينبغي الالتفات الى دعمهم بسن قانون التعليم الاهلي محاكيا للقوانين المماثلة في العالم ودعمهم ماديا بتحسين اجور الدراسة وتحسين مستواهم العلمي والنهوض بواقعهم مع النهوض بواقع التعليم الحكومي .

الجامعة من حيث المعدل والأهلية تحت عنوان (بعثات دراسية داخلية) ..

أن هذا الإجراء يمكن أن يؤدي إلى نتائج هامة منها مثلاً:

أ. إيجاد نموذج جامعة معتمدة على وفق المعايير الدولية يمكن ان تكون نموذجاً يحتذى للجامعات العراقية الأخرى في الوصول الى مواصفات الجامعات العالمية.

ب. إن إستخدام أساتذة أجنب في هذه الجامعة يمكن الإفادة منهم ايضاً أساتذة محاضرين بدوام جزئي (*part time*) في الجامعات العراقية الأخرى ، وللاستشارة العلمية أو الإشراف المشترك وكذا في لجان التقويم والمناقشات وورش العمل والمؤتمرات والندوات.

ت. تطوير الأساتذة العراقيين من خلال العمل في هذه الجامعة والاحتكاك بالأساتذة الأجنب ومعرفة برامجهم البحثية والعمل المشترك.

- د. تطوير مستوى الطلبة العراقيين بحصولهم على شهادات معتمدة عالمياً من غير الحاجة الى سفرهم الى الخارج واحتمال خسارتهم أو ابتعادهم عن البيئة والإنتماء الوطني .
- هـ. إن فتح الدراسات العليا في هذه جامعة وقبول الطلبة العراقيين بها يوفر الوقت والجهد وقلة التكاليف ووطنية المشاريع البحثية.
- و. قبول طلبة من خارج العراق في هذه الجامعة، يوفر العملة الأجنبية ويساعد في إنعاش السوق (الإستثمار في قطاع التعليم)، كما يُنمي العلاقات الإيجابية لشعوب المنطقة والتواصل لصناعة السلام والاستقرار والبناء الحضاري في المنطقة.

12 : المعايير العلمية الوطنية :

أن أية محاولة جادة للحُوق بالعالم المتقدم يتطلب وجود معايير وطنية للجودة معتمدة على المعايير الدولية للجودة والاعتمادية ، كما يجب ان تتخذ مقياساً معيارياً لمنح الرخصة ومتابعة التنفيذ وللمقارنة لغرض التقويم والتطوير، ويشمل ذلك ما يأتي :

أ. المعيار الوطني لمؤسسات التعليم العالي من حيث توافر
الإمكانات البشرية والمادية والتمويل والصلاحيات بتفاصيل
دقيقة لكل نوع من هذه المؤسسات.

ب. المعيار الوطني لأعضاء الهيئة التدريسية ومساعدتهم والهيكل
الإداري والتقني (أي التوصيف الوظيفي من حيث المؤهلات
والواجبات والصلاحيات).

ت. المعيار الوطني للميزانية ووضع الحدود الدنيا لتمويل قطاع
التربية والتعليم العالي والبحث العلمي¹⁷

ث. المعيار الوطني للمكتبات الجامعية ومستلزماتها المادية
(العاملين فيها والمبنى والأثاث والأجهزة والمعدات والانظمة)

¹⁷ بينت دراسة منظمة العمل العربي السابقة، أن مستوى الإنفاق على البحث
العلمي والتقني في الوطن العربي يبلغ درجة متدنية مقارنة ببقية دول العالم
حيث لا يتجاوز معدل الإنفاق السنوي للدول العربية على البحث العلمي سوى
0.2 % من إجمالي الموازنات العربية على الرغم من ضخامة الواردات
النفطية !! في حين تبلغ في (الكيان الصهيوني) 2.6 % وفي أمريكا 3.6 %
والسويد 3.8 % وسويسرا واليابان 2.7 % وفرنسا والدنمرك 2 % .

المطبقة ونحوها) والمصادر الورقية والإلكترونية والمجلات
والاشتراكات الدولية

ج. المعيار الوطني للمناهج : الذي يجب أن يمتاز بالقدرة على
التطوير وفق المعايير العالمية ومُستجدات العلم والمعرفة
والإضافات الوطنية والإقليمية والعالمية ، مع تضمينها قدرة
الجامعات المختلفة على حرية الحركة في المناهج بنسبة
محددة (مثلاً 10 أو 15% او اكثر) مضافة على المعيار
الوطني لتمكينها من مواكبة التطور وايجاد برامج ذات
خصوصية لحل المشاكل والتطلعات المستقبلية لكل جامعة.

ح. المعيار الوطني للتعيين في المؤسسات التعليمية ووضع
شروط محددة لا تتيح لأي سلطة حكومية تجاوز هذه المعايير
ويشمل ذلك : رئيس الجامعة ومساعدوه وعمداء الكليات
ومعاونوهم ورؤساء الأقسام العلمية والإدارية والفروع
وأعضاء الهيئة التدريسية والبحثية والمعيدين .. الخ.

خ. المعيار الوطني للقبول في الدراسات الأولية والعليا في داخل
العراق وخارجه.

د. توصيف أعضاء اللجان المختلفة مثل اللجان العلمية في القسم
ولجان المناقشة ولجان الامتحان الشامل للدكتوراه ونحوها.
ذ. المعيار الوطني لرسائل الدبلوم العالي والماجستير وأطاريح
الدكتوراه للدراسات العلمية والإنسانية مع مراعاة
الخصوصية لكل اختصاص.

إن ما أوردناه من معايير نجدها غاية في الأهمية للنهوض بواقع
التعليم العالي والدراسات العليا، وقد يعترض البعض بسبب عدم
وجود قدرات بشرية ومادية على وفق المعايير العالمية (الوطنية
لاحقاً) التي تُمكن من فتح الأقسام والكليات والجامعات، وإن
تطبيق هذه المعايير قد يؤدي إلى غلق بعضها أو دمجها ،
وللإجابة على ذلك نقول إن إغلاق أو دمج أو تطوير الموجود
للحصول على المواصفات المعيارية في التعليم بالإبقاء على بعض
الموجود الحالي بمواصفات عالمية أفضل بكثير من عدم
الاعتمادية الدولية والاستمرار على إنتاج (مُخرجات) غير معتمدة
عالمياً .

13. تفعيل دور الكفاءات المهاجرة في مهاجرتها

يمتلك العراق جالية كبيرة علمية في بلدان كثيرة والتي تتمتع في الغالب بمكانة علمية مرموقة وتقود قطاعات علمية وتعليمية وإنتاجية وفكرية وثقافية ناجحة تستدعي الإلتفات إليها والاستفادة منها وأمام صعوبة عودة معظم هذه الكفاءات لابد من تفعيل دور هذه الكفاءات وإعطائها الفرصة المناسبة لخدمتها لبلدها .

أن الناظر إلى نزيف هجرة الكفاءات الذي يعاني منه العراق والبلاد العربية اليوم يرى بوضوح حجم هذه الشريحة المهاجرة أو المَهْجَرَة ومقدار الخسارة الكبيرة التي أصيبت بها بلادنا ، فكان لابد من التفكير الجاد في استثمار هذه الطاقات العراقية والعربية مع الإقرار بعدم إمكانية معظم هذه الكفاءات العودة إلى الوطن بسبب تجذرهما في الواقع الذي تعيش فيه على الرغم من الرغبة

والحنين إلى البيئة والثقافة الأم ، لذلك كان لابد من تفعيلها والاستفادة منها في مهاجرها.

لابد من اقتراح بعض الإجراءات والآليات لتحقيق الفائدة المرجوة منها وبما يحدث نوعاً من التوازن النفسي والفكري للمهاجر الذي يشعر غالباً بتأنيب الضمير لعدم الإسهام في خدمة وطنه وأبنائه . إن هذه الآليات وسواها يمكن ان تحقق أهدافاً في توظيف هذه الطاقات وإحداث التواصل العلمي والشخصي، وتؤدي إلى التعريف والتواصل والتآلف مع البيئة العراقية الجديدة الذي قد يفضي إلى عودة بعض هذه الكفاءات .

لابد ابتداءً من أن نثمن الدور الكبير والمرابطة العلمية للكفاءات العراقية في الداخل أو التي عادت للوطن والتي تحملت العباء الكبير والمعاناة الشديدة لإبقاء جذوة العلم والمعرفة ونشر نور العلم بروح إبداعية صابرة ومثابرة ، وفي هذا السياق نؤكد على

سن التشريعات (القوانين والضوابط والتعليمات) التي تعطي للأستاذ الجامعي والكفاءات العلمية في الداخل كل ما تستحقه من العناية والرعاية على المستويين المادي والإعتباري، والذي سيؤدي بلا أدنى شك إلى تحديد أو منع هجرة علماء عراقيين جدد واستقطاب عدد آخر من الكفاءات المهاجرة للعودة للوطن.

وسندرج هنا أهم هذه الخطوات التي تحقق ما ذكرنا من تفعيل لهذه الشريحة المهمة المهاجرة أو المهجرة ولا شك انه يمكن الإضافة إليها وتفصيلها لاحقاً ومنها:

أ. توجيه الدوائر الثقافية في الخارج (في ساحة عملها والبلدان المجاورة) لعقد ندوات أو مؤتمرات يدعى إليها كافة العلماء العراقيون لمناقشة هذه القضية وإبداء الرأي بشأن مدى إمكانية كل عالم عراقي أو مهاجر في ما يمكن أن يقدمه لبلده في هذا الصدد.

ب. عمل قاعدة بيانات علمية تفصيلية تزود بها الوزارة في ضوء إستثمارات تُعد لهذا الغرض تكون أساساً لـ (بنك معلومات) لأي نشاط لاحق، بحيث يحدد في كل بلد أهم الكفاءات العراقية وموقعها وإمكانية الإفادة منها، وهذا يتكامل بتحقيق الفقرة (أ و ت).

ت. اعتماد مؤتمر سنوي للمغتربين والمُهَجَرِينَ يعقد في بغداد ضمن قائمة أسماء يتم اختيارها بعناية اعتماداً على (المرتبة العلمية والخبرة والدور الفاعل والقدرة على العطاء) فقط من غير اية اعتبارات أخرى، مستفيدين من قاعدة البيانات في (ب)، ويهيأ برنامج مدروس بعناية للاستثمار الاقصى لوجود المشاركين من قِبل الوزارة ومؤسساتها التعليمية والبحثية وكذا الوزارات الأخرى المعنية مثل وزارة الصناعة والزراعة والموارد المائية والكهرباء والتخطيط والتجارة والتربية وغيرها،

وعقد ورش عمل وزيارات ميدانية وطرح مشكلات علمية وإنتاجية ودعوة المشاركين للاسهام في حلها وتبني مشاريع علمية مشتركة مع المؤسسات التي يعملون بها.

ث. يمكن اعتماد آليات منبثقة عن (أ) و(ب) و(ت) للاستفادة مما ورد فيها وعلى النحو الآتي :

1. اعتماد الأساتذة المغتربين مقومين علميين في تقويم أطاريح الدكتوراه والترقيات العلمية والكتب المؤلفة ونحوها.
2. تفضيل الأستاذ العراقي في الجامعات المبتعث إليها الطلبة العراقيون للإشراف عليهم وبالتالي ارشادهم ومساعدتهم في حل المشاكل الاكاديمية والاجرائية مع الجامعة.
3. استقدام الأساتذة المغتربين (بصفة أستاذ زائر لفصل دراسي أو سنوي أو لإلقاء سمنارات أو لنقل التقنيات والتدريب عليها وعرض نتائج بحوث متقدمة عند حافات العلم في مجال

الطب والهندسة والعلوم الأساسية والادارية...الخ وإجراء عمليات سريرية نوعية على وفق برامج محددة بالتنسيق مع إدارة المستشفيات التعليمية ووزارة الصحة (بدل استقدام غيرهم كما هو حاصل الان).

4. استثمار بعض الأساتذة المعروفين ضمن هيئات التحرير أو الهيئات الاستشارية أو مقومين علميين للمجلات المُحَكَّمة التي تصدرها مؤسسات التعليم العالي والجهات الاخرى.

5. اختيار بعض الأساتذة الاستشاريين في الهيئات واللجان الوزارية مثل هيئة البحث العلمي، هيئة الجودة والاعتمادية، لجان إعداد الخطط الاستراتيجية للتعليم العالي والبحث العلمي ، المجلس العراقي للاختصاصات الطبية وهيئة التعليم التقني وغيرها.

6. تعميم أسماء الأساتذة المغتربين واختصاصاتهم ونقطة التواصل

معهم ، المتوافرة في (أ) على الكليات والأقسام العلمية، بحسب

الاختصاص لإحداث التواصل العلمي والدعوة إلى المؤتمرات

والزيارات العلمية في الجامعتين ونحوها.

7. استثمار الأساتذة المغتربين للحصول على موافقات جامعاتهم

لعمل المشاريع بحثية مشتركة مع الباحثين العراقيين

(الموفدين منهم خاصة لهذا الغرض) أو مع طلبة الزمالة

البحثية الموفدين الى تلك الجامعات.

ج. إنشاء (رابطة الكفاءات العلمية العراقية المغتربة) باقتراح من

وزارة التعليم العالي وبدعم من أمانة مجلس الوزراء بعيداً عن

كل هدف غير الأهداف العلمية ، لتسهم في إدارة التواصل مع

المغتربين العراقيين والمؤسسات العراقية التعليمية والبحثية

والصناعية والصحية والاقتصادية.

كل ذلك لان الكفاءات العلمية المهاجرة ثروة وطنية هائلة وخزين وطني استراتيجي ينبغي ان تتال الاهتمام الاوفر وعدم التفريط بها بأي حال من الأحوال وإدامة التواصل معها والاستفادة منها وإفادتها بما يضمن الانتماء والعطاء الوطني لها وللأجيال الآتية.

ان تحقيق هذه الرؤية التي أدرجنا جل معالمها في اعلاه ، أمر ضروري ، يتطلب منا جميعا وقفة جادة وجريئة على اتخاذ قرارات فاعلة بهذا الاتجاه لتحدث (ثورة تعليمية) متزامنة مع (ثورة تربوية) لتشمل قطاعي التربية والتعليم في العراق تحقيقا لنهضة علمية تعليمية توصل الى بناء الدول على اسس حضارية منطلقة الى آفاق أرحب لسعادة الانسان في الدارين على مفهوم الإيمان والعمل الصالح .

الرؤية الثانية

ان الرؤية الثانية تعتمد على مجمل الأفكار الواردة في الرؤية الاولى والمتضمنة قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بقيادة العملية التعليمية والبحث العلمي ولكن ينبغي تعديل قانون وزارة التعليم العالي ليسمح بتشكيل (المجلس الاعلى للتعليم العالي والبحث العلمي).

إن مسؤوليات هذا المجلس هي رسم السياسة الإستراتيجية المستقبلية ومتابعة تنفيذها من خلال دوائر الوزارة المختصة واقتراح تعديل أو سن القوانين والضوابط الجديدة للنهوض بواقع التعليم بكل ما تتطلبه من تفاصيل ومنها " تبني مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق".

ان هذا الدور الكبير يتطلب ان يتمتع المجلس ورئيسه بصلاحيات مناسبة لتحقيق ذلك.

يتألف المجلس من وزير التعليم العالي والبحث العلمي رئيساً للمجلس وعدد من الأعضاء باشتراطات معينة ، اذ يمكن اقتراح تأليف المجلس من عشرين عضواً عدا الرئيس، من السادة الوزراء السابقين لوزارة التعليم العالي ورؤساء الجامعات السابقين وذوي الدرجات الخاصة في الوزارة السابقين ممن عُرف بقدراته

العلمية والقيادية بحيث لا يزيد عددهم عن نصف الاعضاء والنصف الثاني من حملة مرتبة الاستاذية من الأساتذة الجامعيين المعروفين ببعثاتهم ورؤيتهم الاستراتيجية وتواصلهم العلمي العالمي على وفق استمارة محددة تعد لهذا الغرض وتأخذ بالاعتبار العطاء العلمي والمناصب واللجان الإدارية والعلمية والبحوث المنشورة ونحو ذلك ، يكون اعضاء المجلس متفرغون جميعا باستثناء رئيس المجلس .

كما يمكن اضافة عضوين غير متفرغين من رؤساء الجامعات والهيئات منتخبين من قبل مجلس الوزارة ليتمكنوا من طرح رؤى الجامعات ومشاكلها العملية وتطلعاتها المستقبلية ويكونا نقطة الوصل بين المجلس الاعلى للتعليم ومجلس الوزارة.

للمجلس مِلاك علمي مساعد مختص بالتخطيط الإستراتيجي ونقل العلوم والتكنولوجيا وأعمال الإدارية والسكرتارية والمتابعة متفرغ لهذا الغرض .

ان وجود هذا المجلس يجنبنا تغيير السياسات التعليمية بتغيير قيادة التعليم كلما تغيرت التشكيلة الوزارية بل قد يصل تغير

أ.د. محمد الحمдاني

نحو تبني مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع الدراسات العليا

السياسات التنفيذية والفلسفات السائدة في التنفيذ عند تغير المدراء
العامون او رؤساء الاقسام حتى! .
يعاد العمل بـ (مجلس الوزارة) باعتباره مجلسا تنفيذيا وليس
هيئة للرأي لمنع التعارض مع (المجلس الأعلى للتعليم) .

الرؤية الثالثة

تعتمد الرؤيا الثالثة على إلغاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
وزارة التعلوم والتكنولوجيا وتأسيس كلا من :

1. المجلس الأعلى (أو الهيئة الوطنية العليا) للتربية والتعليم .

2. الهيئة العراقية للبحث العلمي .

لقد نهضت بعض الدول التي سبقتنا بالتجربة بالتعليم العالي مع
عدم وجود لوزارة للتعليم العالي بل الاكتفاء بوجود وزارة للتربية
أو التربية والتعليم مع إعطاء صلاحيات أكثر واستقلالية معينة
للجامعات والاكتفاء بوجود هيئة أو مجلس التعليم العالي يقوم
برسم السياسات العامة للتعليم ووضع الخطط التنفيذية وتوفير
مستلزمات ذلك ومنح الرخصة للمؤسسات التعليمية ومن ثم متابعة
التنفيذ على وفق المعايير المعتمدة.

إن هذه الرؤية هي مشروع للإصلاح يتفق مع كل ما مر ذكره في
الرؤية الأولى لـ " تبني مشروع وطني للنهوض بالتعليم العالي "
ولكننا نقترح هنا إبدال وزارة التعليم العالي بالمجلس الوطني
للتربية والتعليم أو الهيئة الوطنية العليا للتربية والتعليم ، فضلا

عن تشكيل هيئة البحث العلمي بدل وزارة العلوم والتكنولوجيا بعد دمج هيئة البحث العلمي ودائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم العالي بهيئة البحث العلمي.

وإن هاتين الهيئتين أو المجلسين ينبغي أن يُشرَّعَ لهما قوانين خاصة بهما لتكونا هيئات مستقلة يرأس كلا منها رئيس مجلس أو رئيس هيئة بدرجة وزير لا يتغيرا بالتغيير الوزاري وإنما بالانتخاب الداخلي وفق نظام خاص بذلك على أن تتوافر فيه شروط أكاديمية ومهنية محددة (لأنه منصب مهني أكاديمي وليس منصبا سياسيا)

ينبغي أن يتألف المجلس من عدد من الأعضاء باشتراطات معينة ، إذ يمكن اقتراح تأليف المجلس من عشرين عضوا عدا الرئيس، نصفهم من الوزراء السابقين لوزارة التعليم العالي والتربية وروؤساء الجامعات السابقين والدرجات الخاصة في الوزارة ، ممن عُرف بقدراته العلمية والقيادية والنصف الثاني من حملة مرتبة الاستاذية من الأساتذة الجامعيين المعروفين بعطائهم ورؤيتهم الاستراتيجية وتواصلهم العلمي العالمي على وفق استمارة تعد لهذا

الغرض وتأخذ بالاعتبار العطاء العلمي والمناصب واللجان الإدارية والعلمية والبحوث المنشورة ونحو ذلك. ، يكون اعضاء المجلس متفرغون جميعا باستثناء رئيس المجلس.

كما يمكن اضافة عضوين غير متفرغين من رؤساء الجامعات والهيئات منتخبين من قبل مجلس الجامعات العراقية (ينبغي تشكيل رابطة او مجلس للجامعات العراقية وفق نظام داخلي محدد للتنسيق والتعاون في النشاطات المشتركة) ليتمكننا من طرح رؤى الجامعات ومشاكلها العملية وتطلعاتها المستقبلية في المجلس ويكونا نقطة التواصل بينها.

كما ينبغي ان يتمتع المجلس ورئيسه بصلاحيات مناسبة لرسم سياسات استراتيجية للتربية والتعليم ملزمة لوزارة التربية ومؤسسات التعليم العالي.

وللمجلس (أو الهيئة) ملاك علمي مختص بالتخطيط الاستراتيجي ونقل العلوم والتكنولوجيا والعمل الإداري ومتابعة تنفيذ الخطط متفرغة لهذا الغرض وينسق في عمله مع هيئة إستشارية خاصة

به¹⁸ ولجنة التربية والتعليم في البرلمان والوزارات المعنية وأساتذة الجامعات لإنجاز المهام المحددة.

ويتبنى المجلس (أو الهيئة) وضع المعايير الوطنية المذكورة في (الفقرة تاسعا من الرؤية الأولى).

ان هذا المجلس يجنبنا التغيير بالسياسات التعليمية بتغيير قيادات التعليم كلما تغيرت التشكيلة الوزارية أو القيادات الادارية للوزارة والجامعات .

كما ينبغي ان يرافق هذا المجلس اعطاء إستقلالية إدارية ومالية وعلمية ضمن أطر عامة يحددها المجلس ويراقب تنفيذها¹⁹.

18 يمكن الإستفادة من الأساتذة الأكفاء المختصين في هذه المجالات من المستمرين بالخدمة او المتقاعدين .

19 يتيح منح الصلاحيات والاستقلالية النسبية لجامعات تكوين شخصية مستقلة لكل منها وبالتالي خصوصية الجامعات والتميز بينها .

الخاتمة

أود أن أشير في الختام الى أن هذه الدراسة قد كُتبت في عام 2007 ثم أُضيف لها ما تراكم لديّ من خبرة واطلاع في عملي خارج العراق مطورا لما كنت قد اقترحتّه سابقا ، كما أن هذه الدراسة لا تشير الى سلبيات وجدت اليوم انما هي حصيلة تراكم قرابة 40 عاما من التراجع ، وبالتالي فان المعالجة لا نتوقع لها ان تكون آنية سريعة ولكن ينبغي ان تكون لدينا الدقة والجرأة في التشخيص ليكون عندنا الأساس المتين في توصيف البلمس الناجع إن شاء الله ، ونسير بخطى واثقة نحو الحلول المقترحة وان استغرق ذلك وقتا.

وعسى أن أكون قد وُفقت في وضع ملامح مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع التعليم العالي على وفق ما توصلت إليه في تجربتي الخاصة على مدى بضع واربعين عاما من المكابدة مع الدراسات العليا (طالبا وأستاذا ومشرفا وإداريا ومستشارا) .

كما أنني لم أعتمد في هذه الدراسة المقدمات المسهبة والطرح النظري المطول ، ولم أتناول النظريات التربوية لكونها من المعلومات لديكم ، ولم أقتبس من مصدر ما تخوفا من التأثير بالأطروحات النظرية الجاهزة والمتكررة وإنما سعيت للوصول إلى تشخيص دقيق وواقعي واقتراح المعالجات المناسبة العملية لمشكلات هذا الواقع ، فإن وُفقت فهذا من فضل الله علي وذاك ما أرجو، وإن أخفقت في ما سعيت إليه فهذا من عجزِي وتقصيري،وما كتبت هذا إلا استجابة لأمر الله سبحانه

أ.د. محمد الحمداني

نحو تبني مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع الدراسات العليا

(وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) آل عمران 104

ذاك لاني أرى أن هذا العمل من الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأنه مُتعلق بتنمية العقول ورقيها، وصناعة الإنسان وحضارته. والتعليم أمر بالمعروف والجهل أمر مُنكر، فما أعظمها من دعوة إلى الخير وما أجله من أمر بمعروف وما أرقاه من نهى عن منكر.

اسأل الله أن يوفقنا لصالح الأعمال ولخدمة بلدنا وأمتنا بما خصنا به من فضيلة العلم والمعرفة وما مكنا فيه من مسؤوليات أتاحت لنا هذه الخبرة والاطلاع ، وما رجوت ان أقدم هذا الجهد لبلدي إلا زكاة ما آفأ الله علينا فيه من هذا الخير .

وفي الختام لا يسعني إلا أن اتقدم بالشكر والامتنان لكل من أسهم معي في مراجعة مسودة الكتاب أو أبدى رأياً سديدا لهذه الغاية أو مُقترحاً ومُشجِعاً على طبعه لتعم الفائدة ، وكذا من سيبيدي الرأي والنصح والتقويم لهذا العمل على بريدنا المثبت آنفا في المقدمة.

ولله الحمد أولاً وآخراً.

أ.د. محمد الحمداني

انقرة في ربيع الخير 1433

السيرة العلمية المقتضبة للمؤلف أ.د. محمد الحمداني

- مواليد جمهورية العراق / 1951
- حاصل على شهادة البكلوريوس والماجستير والدكتوراه في الكيمياء التحليلية من جامعة بغداد (استحداث طرائق التحليل الطيفي الذري والجزئي).
- استاذ الكيمياء التحليلية في جامعة بغداد/كلية العلوم- قسم الكيمياء.
- نال مرتبة الأستاذية في الكيمياء التحليلية في جامعة بغداد 2004.
- نشر أكثر من (40) بحثا في الاختصاص (استحداث وتطوير طرائق جديدة في التحليل وإيجاد طرائق إدخال العينات لتقنيات البلازما والامتصاص الذري وبحوث البيئة والتلوث بالمعادن واستخلاص المواد الفعالة من النباتات الطبية وغيرها) سُجل قسم منها براءات اختراع وصُنِّفت بعضها بحوث إبداعية.
- اشرف على طلبة الدراسات العليا في جامعات بغداد والكوفة والأنبار والتكنولوجية.
- نال العديد من التكريمات والشهادات التقديرية وكتب الشكر والتقدير لانجازات علمية وإدارية .
- عمل رئيسا لتحرير أو استشاريا لعدد من المجلات العلمية والثقافية.
- عمل استشاريا لعدد من المؤسسات العلمية.
- اسس عددا من مؤسسات المجتمع المدني في مجال التعليم والثقافة والعلوم .

أ.د. محمد الحمداني

نحو تبني مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع الدراسات العليا

- كتب عددا من الكتب والدراسات ونشر عددا آخر من المقالات في العلم والمعرفة والثقافة.
- رأس عددا من الفرق البحثية الوزارية في مجال تقويم التلوث البيئي الكيميائي .
- مهتم بالدراسات المتعلقة بالبحث العلمي والتواصل الفكري والدراسات العليا.
- شغل المناصب الآتية:
 1. عضوا للجنة العلمية والدراسات العليا في قسم الكيمياء كلية العلوم/ جامعة بغداد.
 2. مقرا للدراسات العليا في قسم الكيمياء كلية العلوم/ جامعة بغداد وعضوا للجنة القبول لدراسات العليا في الكلية.
 3. نائبا لرئيس جامعة الانبار للشؤون العلمية والإدارية.
 4. عميدا لكلية العلوم جامعة الانبار فضلا عن منصبه .
 5. رئيسا لجامعة الانبار.
 6. استشاريا في وزارة التعليم العالي بدرجة خاصة أ.
 7. مستشارا ثقافيا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تركيا.